

البرنامج الانتخابي
لحزب التيار الديمقراطي
2019



دولة قوية و عادلة

المحتويات

توطئة

الأهداف العامة

المحور الاقتصادي: من أجل تنمية عادلة ومستدامة

I- مناويل التنمية في تونس وحصيلتها من 1956 الى 2019

1- مناويل التنمية في تونس

- المنوال التنموي الموجه في الستينيات
- المنوال التنموي المنفتح على الخارج انطلاقا من السبعينيات
- مشروع اتفاقية "الأليكا" وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني

2 - حصيلة التجارب التنموية في تونس

II- ملامح الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ومقاربة التيار الديمقراطي في معالجتها

1- ملامح الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الراهنة

2- مقاربة التيار الديمقراطي في معالجة الأزمة والتحديات الراهنة

- معالجة اختلال توازنات المالية العمومية
- معالجة الصعوبات الاقتصادية
- معالجة الصعوبات الاجتماعية
- معالجة الفساد الاداري
- معالجة التلوث البيئي

III- المنوال التنموي البديل للتيار الديمقراطي 2020-2030 : من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج

للثروة

1- أهداف التنمية المستدامة وشروطها

- تنقية مناخ الأعمال
- تنقية المناخ الاجتماعي
- تطوير البنية الأساسية وشبكات النقل والاتصال

2- التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للتيار الديمقراطي

- التشغيل أولوية وطنية مطلقة
- تأهيل الهياكل الاقتصادية وتعصيرها
- إرساء منظومة فعّالة للحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد
- تنمية مستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي والشغل اللانق للجميع
- تنمية جهوية مندمجة
- الانتقال نحو نموذج المدن الذكية المستدامة
- تحويل تونس إلى منصّة رقمية عالمية في أفق 2025
- إرساء الاقتصاد الأخضر كضامن لتنمية مستدامة
- تركيز مقومات الاقتصاد الأزرق ودعم اشعاع تونس في فضاءها المتوسطي
- تفعيل الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتكريس "المشروع المواطني"

3- مرتكزات التنمية الاقتصادية

- الدولة محرك أساسي للتنمية وضامنة لسياسات ذكية ومستدامة
- الاقتصاد الاجتماعي التضامني قطاع ثالث شريك في التنمية
- إرساء منظومة استثمارية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- دعم الاستثمار في القطاعات الواعدة وتعميم الأقطاب التكنولوجية في الجهات
- تحقيق الأمن المائي والغذائي وتعصير منظومات الإنتاج الفلاحي
- منوال تنموي سياحي جديد يغطي كامل التراب الوطني
- حوكمة جديدة للقطاع التجاري
- تأهيل القطاع اللوجستي وقطاع النقل وتعصيره
- تحقيق الانتقال الطاقوي وإصلاح وقطاع المناجم والثروات الطبيعية

المحور الاجتماعي: من أجل تحقيق الرفاه للجميع

- 1- الارتقاء بالمنظومة التربوية والتكوينية والبحثية إلى مستوى المعايير الدولية
- 2- إرساء منظومة شاملة للتغطية الصحية والاجتماعية لكل التونسيين
- 3- بناء مشروع ثقافي لكسب معركة الوعي وتعزيز التنمية
- 4- شباب تونس: قلبها النابض ومستقبلها الواعد

المحور السياسي والأمني والإداري والقضائي: من أجل دولة قوية وعادلة

1- المحور السياسي والأمني

- استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسساته
- اصلاح وتطوير المنظومات الأمنية والعسكرية والديوانية
- ديبلماسية اقتصادية في خدمة مصالح تونس ومواطنيها بالداخل والخارج

2- المحور القضائي

- اصلاح منظومة القضاء ودعم استقلاليتة
- اصلاح وتطوير المنظومة السجنية

3- المحور الإداري

- الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد (في انتظار عنوان معبر)
- الإدارة الالكترونية

محور التنمية الجهوية: تونس تبنيها الجهات

توطئة

يتقدم حزب التيار الديمقراطي للانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية حرجة أصبحت تهدد مسيرة الانتقال الديمقراطي ببلادنا، عمقتها سياسات فاشلة للحكومات المتعاقبة بعد الثورة. لكن من منطلق وعيه العميق بدقة المرحلة وتحدياتها، يعبر حزب التيار الديمقراطي عن إيمانه الراسخ بقدره التونسيين على مواجهة كل التحديات والإسهام في بناء مستقبل أفضل لبلادهم. كما يجدد بهذه المناسبة التزامه بمبادئ ثورة الحرية والكرامة والعمل على تحقيق حلم أجيال من التونسيين في التقدم الاقتصادي والرقمي الاجتماعي في إطار نظام ديمقراطي يضمن الحريات ويقطع مع ماضي الفساد والاستبداد.

وانطلاقاً من هويته الاجتماعية الديمقراطية، وبناء على قراءة نقدية لما عاشته البلاد من تجارب منذ الاستقلال، فإن التيار الديمقراطي، يؤكد التزامه مرة أخرى ببناء دولة قوية وعادلة تخضع لضوابط الحوكمة الرشيدة وتفرض سلطة القانون على الجميع وتحترم الحقوق والحريات، باعتبارها الشروط الضرورية لبناء اقتصاد وطني متماسك وإقامة مجتمع العدالة والرفاه.

لقد أثبتت التقييمات التي قام بها العديد من الخبراء من داخل الحزب وخارجه، أنّ المشاكل التي تعاني منها بلادنا اليوم من فقر وبطالة وعجز اقتصادي وتراجع للإنتاجية وتردد لمستوى الخدمات والاختلالات الاجتماعية والجهوية، لا تعدو أن تكون أعراضاً لمشاكل أعمق تتعلق بقصور المنوال التنموي الذي ساد بلادنا منذ سبعينات القرن الماضي والقائم على اقتصاد ريعي تحتكره بعض العائلات المتنفذة وصناعات ذات قيمة مضافة متواضعة ويد عاملة رخيصة.

وقد وقفت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة عاجزة عن الاستجابة لتطلعات التونسيين وتحقيق طموحاتهم في الشغل والتنمية والعيش الكريم، بل عمقت سياساتها الفاشلة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وفاقت الاختلالات المالية حتى أصبحت البلاد مهددة بالإفلاس، في الوقت الذي نجحت فيه قوى إقليمية منافسة في افتركاك موقع تونس وقدرتها على جلب الاستثمار والسواح والمحافظة على مكانتها في الأسواق الخارجية، ويعيش العالم ثورة رقمية وتكنولوجية، اختزلت الزمان والمكان، وغيّرت وجه العالم.

للخروج من هذه الأزمة العميقة والخطيرة، يقترح التيار الديمقراطي التأسيس لمنوال تنموي جديد 2020-2030، بعيداً عن المعالجات الظرفية التي لا تزيد عن تصدير المشاكل نحو المستقبل، متلائماً مع مقتضيات العصر، وقادراً على أن يمنح تونس وشبابها فرصة العبور من حالة العجز والإرتهان إلى حالة القدرة والاستقلالية من أجل بناء مشروع الدولة القوية والعادلة .

ينبني هذا المنوال على خمسة محاور لإحداث تغيير شامل وعميق للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق رؤية طموحة تؤسس لتونس الجديدة، تونس الذكية، تونس النظيفة، تونس العادلة بين كل أبنائها وجهاتها:

1. تونس الذكية

- بالاستثمار في التربية والتكوين والثقافة والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي لكسب معركة الوعي والتشغيل
- بالاستثمار في القطاعات الواعدة والصناعات الذكية وتحويل تونس الى منصة رقمية إقليمية في أفق 2030
- بتعصير النسيج الصناعي ومنظومات الإنتاج الفلاحي لكسب معركة الإنتاجية والجودة
- بإرساء منوال تنموي سياحي جديد يغطي كامل التراب الوطني ويجعل من تونس قطبا سياحيا عالميا
- بإرساء الإدارة الالكترونية من أجل خدمات ذكية وسريعة وذات جودة للأفراد والمؤسسات

2. تونس النظيفة

- بمجابهة العجز الطاقوي وتحقيق الانتقال نحو الطاقات النظيفة والمتجددة
- بتطوير منظومة الطاقات المتجددة والارتقاء بتونس إلى مستوى منصة إقليمية للطاقات المتجددة.
- بالتحول التدريجي نحو نموذج المدن الذكية المستدامة والمراجعة الشاملة لمقاييس التهيئة وقواعد النظافة والعناية بالبيئة مع عناية خاصة بصفاقس وقابس ومنطقة الحوض المنجمي

3. تونس العادلة

- باعتماد منوال تنموي عادل بين كل الجهات والفئات الاجتماعية، يوفر الشغل ويقاوم الفقر
- بتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقوي وتوفير خدمات الصحة والتعليم والنقل لكل التونسيين
- بتنمية جهوية مندمجة تراعي شروط الاستدامة وتفجر الطاقات الكامنة وتساهم في التنمية الشاملة
- بمراجعة منظومة الدعم للتخفيف من أعباء الدولة وتوجيه الدعم إلى مستحقيه.
- باستيعاب الاقتصاد الموازي تدريجيا ومكافحة التهريب والتهرب الجبائي.
- بإرساء منظومة فعالة للحكومة الرشيدة ومقاومة الفساد، تركز العدل وتحقق الأمن
- بإرساء الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتكريس "المشروع الوطني".

4. تونس القوية

- بتجذير انتماء تونس لنادي الدول الديمقراطية، واحترام علوية الدستور وتكريس دولة القانون واستكمال بناء المؤسسات الدستورية،
- بتكريس استقلالية القضاء وتفعل دور الهيئات الرقابية وصلاحياتها ودعم إمكانيات القطب القضائي المالي البشرية واللوجستية،
- بمكافحة الإرهاب والجريمة والعمل على استتباب الأمن مع احترام الحقوق والحريات،
- بالمحافظة على استقلالية القرار الوطني، والانتصار للقضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وإعلان تونس كمركز للسلام العالمي على قاعدة الحياد الإيجابي،
- بانتهاج دبلوماسية اقتصادية وثقافية تعمل وفق عقود أهداف لجلب الاستثمار وفتح الأسواق ودعم مكانة تونس كوجهة سياحية وثقافية من أجل مزيد إشعاعها في العالم،
- ببناء استراتيجية وطنية للأمن الشامل تحقق استقرار البلاد وتضمن مناعتها بتعصير وتطوير أجهزتها الأمنية والعسكرية والديوانية.

5. تونس المبدعة

- بنحت مشروع ثقافي يساهم في كسب معركة الوعي وترسيخ قيم الحرية والعدالة والقبول بالتعددية والعيش المشترك، واعتبار الثقافة مجالاً رحباً للتفاعل بين الخصوصية والكونية،
- بتفجير الطاقات الإبداعية لشبابنا ومثقفينا من أجل الارتقاء بتونس إلى مستوى عاصمة للثقافة العربية والإفريقية والمتوسطة والعالمية،
- بتشجيع الاستثمار في الصناعات الثقافية ودفع عجلة الإنتاج وخلق سوق إقليمية للتبادل الثقافي والفني والإعلامي حتى تلعب الثقافة دورها كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- برقمنة التراث الثقافي الوطني ووضعها على بوابة الكترونية تعرف بالمخزون الفكري والثقافي والابداعي لبلادنا واسهاماتها في الحضارة الإنسانية.

الأهداف العامة لبرنامج حزب التيار الديمقراطي بناء تونس الذكية والنظيفة والعادلة

- تحقيق أهداف ثورة الحرية والكرامة
- تكريس الديمقراطية وحماية الحريات واحترام حقوق الانسان
- فرض دولة القانون والمؤسسات وضمان الأمن للجميع
- تكريس الحوكمة والشفافية ومحاربة الفساد
- تحقيق الإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وفق منوال يراعي مقتضيات التنمية المستدامة
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والجهوية
- بناء مشروع ثقافي لكسب معركة الوعي والإسهام في التنمية

المحور الاقتصادي من أجل تنمية عادلة ومستدامة

يكاد يجمع على ضرورة تجاوز المنوال التنموي الذي ساد البلاد منذ بداية السبعينات بعد أن أثبت قصوره في الاستجابة لانتظارات التونسيين. ولكن التأسيس لمنوال تنموي جديد يقتضي تقييماً علمياً للتجارب التنموية السابقة وتشخيصاً دقيقاً للأوضاع الراهنة حتى يتسنى الوصول الى حلول ناجعة ووضع استراتيجيات مستقبلية تأخذ في الاعتبار في نفس الوقت اكرهات الواقع وتحدياته من جهة والفرص والامكانيات المهدورة من جهة أخرى. على هذا الأساس كانت القراءة النقدية لمناويل التنمية التي عرفتها تونس منذ الاستقلال ولحصيلتها، منطلقاً لبلورة ملامح المنوال التنموي البديل للعشرية القادمة (2020 – 2030).

I- مناويل التنمية في تونس وحصيلتها بين 1956 و2019

عرفت البلاد التونسية منذ الاستقلال تعاقب مناويل للتنمية متأثرة في ذلك بالظرفية العالمية التي كانت تعيش في الستينات على وقع دولة الرعاية في الغرب والنموذج الاشتراكي في الشرق، قبل أن تتوجه أغلب بلدان العالم نحو المنوال الليبرالي الذي أخذ ينتشر تدريجياً منذ بداية السبعينات.

1 - مناويل التنمية في تونس:

- المنوال التنموي الموجّه من قبل الدولة في الستينات:

اضطلعت الدولة خلال هذه الفترة بالدور الأساسي في التنمية كباعث وممّول ومنتج ومشغّل ومورّع. فاعتمدت سياسة التخطيط من خلال ضبط "آفاق التنمية العشرية" (1962-1972) في إطار سياسة التعاضد التي شملت تدريجياً مختلف المجالات قبل العدول عنها في أواخر الستينات.

- في المجال الفلاحي: تمّ تجميع أراضي صغار الفلاحين لتكوين تعاوضيات انتاج على غرار التعاوضيات المثالية التي نشأت عن استرجاع أراضي المعمرين، لكنّ قرار تعميم التعاضد وجد معارضة كبيرة، فتمّ العدول عنه في سبتمبر 1969.
- في المجال الصناعي: تقرّر بعث أقطاب صناعية في الجهات رصدت لها الدولة أموالاً كبيرة (مثل عجين الحلفاء بالقصرين، الفولاذ بمنزل بورقيبة، تكرير النفط بينزرت، السكر بباجة، الصناعات الكيماوية بقابس، تركيب السيارات بسوسة وغيرها).
- في مجال الخدمات: تمّ تجميع التجار الصغار في إطار تعاوضيات كبرى وكذلك الحرفيين، كما أنشأت الدولة عدة دواوين (مثل ديوان الصناعات التقليدية وديوان الزيت وديوان الحبوب وغيرها).

- كما بعثت الدولة عدة منشآت عمومية ودواوين وشركات وطنية شملت كل المجالات (مثل المناجم والطاقة والماء والكهرباء والنقل والسياحة والسكن) ووفرت مجانية التعليم والتكوين وتكفلت بالتغطية الصحية والضمان الاجتماعي لمعظم التونسيين.

في أواخر الستينات تقرّر تعميم تجربة التعاقد، وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من الفلاحين أسفرت عن أحداث دموية في بعض الجهات، مما عجل بقرار التراجع عن هذه التجربة في اتجاه تحرير نسبي للحياة الاقتصادية.

- المنوال التنموي المنفتح على الخارج انطلاقاً من السبعينات:

اختارت تونس منذ بداية السبعينات تحريراً نسبياً للحياة الاقتصادية بتشجيع المبادرة الخاصة في إطار التعايش بين القطاعات الثلاثة (العمومي والتعاودي والخاص). وقد ترجم قانون أبريل 1972 هذا التوجه من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي على بعث صناعات تصديرية مشغلة، استهدفت خاصة قطاع النسيج مقابل مزايا جبائية هامة وبد عملة وافرة ورخيصة. اعتمد هذا النموذج المناولة في القطاع الصناعي لفائدة شركات أجنبية تبحث عن تعزيز قدرتها التنافسية في علاقة بقطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة.

لم تساهم هذه الصناعات المصدرة كلياً في نقل التكنولوجيا ولا في توسيع القاعدة الجبائية للدولة ولا في تقليص نسبة البطالة بصفة مستدامة، بل عمقت التفاوت بين الجهات باعتبار أن 90% منها انتصب في الجهات الساحلية وأصبحت هذه الشركات اليوم محل انتقادات في أوروبا والعالم باعتبارها مخلة بقواعد المنافسة مما جعل العديد من الدوائر المالية والسياسية تصنّف تونس ضمن الملاذات الضريبية، هذا فضلاً عن المنح السخية التي تحصل عليها هذه الشركات من ميزانية الدولة والتي تقدر سنوياً بـ 5,2 مليار دينار بعنوان التأهيل والتشغيل وحتى بعنوان الشحن البري والجوي (أي ما يعادل قيمة القرض الأخير الذي منحه صندوق النقد الدولي لتونس على ثلاث أقساط).

في سنة 1986 انطلق برنامج الإصلاح الهيكلي المتعلق بخصوصية القطاع العمومي. غير أن تطبيقه أدى عملياً إلى استيلاء المقربين من النظام السابق على معظم المؤسسات ووضع اليد على أهم المقدرات الاقتصادية للبلاد.

في سنة 1995 أمضت تونس مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة التي تعفي منتجاته الصناعية من الأداءات الجمركية. فكان من تداعيات هذا الاتفاق إفلاس ما يزيد عن عشرة آلاف شركة بين 1996 و2016 كانت تنشط في السوق المحلية وتعزز مداخيل الدولة الجبائية ورصيد البلاد من العملة الصعبة، إلى جانب فقدان أكثر من 400 ألف مواطن شغل في نفس الفترة، وبالتالي القضاء على النسيج الصناعي للبلاد وتعميق ظاهرة الاقتصاد الموازي والتوريد العشوائي والتهرب الجبائي وتقشي البطالة واختلال التوازن الجهوي.

وبالرغم من الحصيلة الكارثية، يبدو أن هنالك إصرار على ضرورة المحافظة على نفس المنوال التنموي الذي يخدم مصالح بعض العائلات المنتفذة والمتحالفة مع السلطة. فمن خلال التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016، يتبين بوضوح التمادي في اعتماد نفس الخيارات القائمة على تهميش القطاع الفلاحي ومزيد التقويت في القطاع العام لفائدة القطاع الخاص فضلاً عن التوجه نحو امضاء اتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تعمق الاختلالات المسجلة دون تقييم لاتفاقية الشراكة وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

فقد جاء في هذا التقرير أنّ مجموع القروض الجارية الموزعة من طرف القطاع المصرفي سنة 2016 قد بلغ 51,4 مليار دينار من بينها 2,3 مليار دينار فقط للقطاع الفلاحي والصيد البحري ذهب منها 96 % للقطاع الفلاحي الخاص و 4 % فقط للقطاع الفلاحي العمومي. أمّا القطاع الصناعي فقد تحصل على 18,3 مليار دينار استأثر منها القطاع الخاص بنسبة 95% بينما لم يحظى القطاع العمومي الا بنسبة 5% (بما في ذلك مصنع الفولاذ وتكرير النفط والمجمع الكيماوي وشركة فسفاط قفصة واسمنت بنزرت وأم الكليل ومصنع الورق بالقصرين والسكر بباجة وكل الشركات العمومية الأخرى مجتمعة).

ورغم سخاء الدولة مع القطاع الخاص، فإنّ نسبة النموّ التي حققتها الصناعات التحويلية لم تتجاوز 0,1 % سنة 2016 وهي عشر النسبة الوطنية العامة، بينما كانت مساهمتها في خلق مواطن الشغل سلبية إذ فقدت في نفس السنة 7000 مواطن شغل في وقت يستفحل فيه عدد العاطلين عن العمل. هذه السياسة المبرمجة لا يمكن أن تؤديّ إلاّ الى افلاس القطاع العام وتعوّل القطاع الخاصّ والقضاء تدريجيا على الطبقة الوسطى صمّام الأمان للسلم الاجتماعية والتنمية المتوازنة، حيث أضحي 1% فقط من السكان يسيطرون على 90 % من ثروات البلاد.

- مشروع اتفاقية "الأليكا" وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني

يتجسد إصرار الحكومة على انتهاج نفس المنوال التنموي من خلال اعتزامها امضاء اتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوروبي دون تقييم لاتفاقية الشراكة المبرمة منذ 1995. وتتمثل في **اتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمعقّق** التي تهدف في النهائية الى إقامة فضاء للتبادل الحر بين الطرفين يحقق الاندماج التدريجي للاقتصاد التونسي في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي ويرتقي بالبلاد التونسية الى مستوى "الشريك المتميز".

هذه الاتفاقية تتجاوز الصناعات المعملية لتشمل التبادل الحر في تجارة الخدمات والمواد الفلاحية وحرية تنقل المهنيين وتحرير الصفقات العمومية والطاقة وكافة مجالات الاستثمار عبر الغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية (مثل التراخيص وكراسات الشروط وكافة القوانين والتشريعات الداخلية التي يمكن أن تعتبر اجراءات حمائية) واخضاع السوق التونسية الداخلية للمعايير والمواصفات الأوروبية التي تحمي منتجاته عمليا من منافسة المنتجات القادمة من البلدان الأخرى الى جانب اعتماد آلية التحكيم الخاصّ التي تخوّل مقاضاة وتغريم الدول التي تتخذ إجراءات سيادية لحماية مصالحها.

حذر العديد من الخبراء التونسيين من ابرام اتفاقية غير متكافئة بين عملاق اقتصادي وبلاد تعيش أوضاعا اقتصادية كارثية، تشكو من تفاقم المديونية وانخرام التوازنات المالية، عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي واستكمال الإصلاحات الهيكلية، تعاني من ضعف الإنتاج والإنتاجية وانزلاق الدينار وتفاقم المطالبة واستفحال الفساد والاقتصاد الموازي.

وبناء عليه لا يمكن أن يؤديّ التحرير الشامل سوى إلى تحويل تونس تدريجيا الى مجرد سوق لتصدير فائض الإنتاج الفلاحي الأوروبي وهو ما يعني افلاس الفلاحين التونسيين غير القادرين على منافسة القوة الفلاحية الأكثر تطورا في العالم عمليا وتقنيا وبشرىا وبالتالي التفريط في الأمن الغذائي للبلاد.

أمّا بالنسبة لقطاع الخدمات فإنّه من المفيد التذكير بعضوية تونس في المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض عليها قانونيا تحرير قطاع الخدمات ولكن تجيز لها التحرير التدريجي طبقا لتطور اقتصادها.

وقد التزمت تونس بتحرير خدمات الاتصالات والخدمات السياحية والمالية والصراف والاستثمار الأجنبي والأنشطة التجارية. إلا أن تحرير التجارة لن يؤدي بالضرورة الى انخفاض في الأسعار لأن الدولة ستلجأ عموماً الى الترفيع في القيمة المضافة لتعويض النقص الحاصل من جراء تفكيك المعاليم الديوانية. وستعرض قطاعات مثل النقل الجوي والنقل البحري والخدمات المالية والتأمين وبدرجة أقل الاتصالات الى تدهور في ميزانها التجاري وقدرتها التشغيلية في بلد يعاني أصلاً من معضلة البطالة التي كانت أحد أسباب اندلاع ثورة الحرية والكرامة.

نحن واعون بالهشاشة التي تعيشها الكثير من القطاعات الاقتصادية في بلادنا و التي لن تتحمل منافسة مفتوحة مع الشركات و المنتجات الأوروبية و هو ما يجعل التقدّم في المفاوضات دون دراسات تونسية عميقة و دون معايير حمانيّة خطوة على درجة كبيرة من الخطورة.

2- حصيلة التجارب التنموية في تونس

تحققت في الستينات والسبعينات عدة مكاسب اجتماعية مثل انتشار التعليم والتحسّن النسبي في مستوى التأطير الصحي ومستوى العيش وتوفير السكن اللائق للعديد من التونسيين الى جانب تحرير المرأة وتكريس مساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل.

ولكن على المستوى الاقتصادي بقي القطاع الفلاحي عاجزاً عن تحقيق الاكتفاء الغذائي بسبب ضعف الاستثمارات المرصودة له، على عكس القطاع الصناعي الذي حظي في تلك الفترة بالأولوية. فبرزت بعض الأقطاب الصناعية في الجهات دون أن تتحوّل الى قاطرة للتنمية والتشغيل. وسجّل القطاع السياحي نموا ملحوظا ساهم نسبيا في الحدّ من عجز الميزان التجاري.

لكن التفاوت بين الجهات والفئات الاجتماعية بقي حادا الى جانب تفاقم مشاكل البطالة والاضطرابات السياسية واحتدام الصراع على خلافة بورقيبة. فانخرطت تونس منذ 1986 في برنامج للإصلاح الهيكلي هدفه التقويت في القطاع العام قبل عقد اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 لتحرير القطاع الصناعي، وهي خيارات أفضت بعد ربع قرن من تبنّيها الى افلاس القطاع العام وتدمير النسيج الصناعي للبلاد وتفاقم معضلة البطالة، ممّا أدى الى تفجّر الأوضاع سنة 2011.

ولكن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة كانت عاجزة عن الاستجابة لانتظارات التونسيين، بسبب تفاقم المطالبية الاجتماعية أحيانا، ولكن بالخصوص من جراء فشل السياسات المعتمدة منذ ثماني سنوات والتي عمّقت الأزمة على جميع المستويات من خلال تراجع دور الدولة وضعفها في إنفاذ القانون أمام لوبيات المال والفساد، وغياب الحوكمة الرشيدة والشفافية، واللجوء الى التداين المفرط للاستهلاك مقابل تراجع حجم الاستثمار العمومي والخاصّ وتخلي الدولة عن دورها التعديلي في السوق في مستوى ضبط الأسعار ومراقبة مسالك التوزيع، وتخلي البنك المركزي عن التدخل في السوق المالية لإنقاذ الدينار من الانهيار، وفساد مناخ الأعمال وتعاضم مكانة الاقتصاد الموازي، والاستمرار في سياسة الحيف الجبائي والاجتماعي وتفاقم الاختلالات الجهوية والبيئية والبطالة الهيكلية.

II- ملامح الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومقاربة التيار الديمقراطي لمعالجتها

1- ملامح الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس والتحديات الراهنة

تعود الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة الى عوامل هيكلية تتعلق بمنوال التنمية الذي ساد البلاد منذ السبعينات من القرن العشرين، وأخرى ظرفية تتعلق بفشل السياسات المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الثورة والتي ساهمت بدورها في تعميق مظاهر هذه الأزمة على جميع المستويات.

فقد أثبتت الخيارات التنموية القائمة على المناولة منذ ما يزيد عن أربعة عقود قصورها عن تحقيق تطلعات التونسيين في التشغيل والتنمية الجهوية المتوازنة والعدالة الاجتماعية. ولم تؤد الإصلاحات الهيكلية المتعاقبة منذ منتصف الثمانينات سوى إلى القضاء على النسيج الصناعي للبلاد وتفشي المزيد من البطالة واختلال التوازنات الجهوية والبيئية والمناخية.

ولم تكن لحكومات ما بعد الثورة إجابات للتحديات التي كانت تواجه التونسيون والمتمثلة أساسا في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة، بل عمّقت خياراتها اختلال التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فتفاقت معضلة المديونية إذ بلغت الديون الخارجية نسبة 100 % من قيمة الناتج الداخلي الخام للبلاد سنة 2018 وأصبحت نسبة الدين تمثل 72% من ميزانية الدولة التي تستعد سنة 2019 لاقتراض 7,8 مليار دينار من السوق العالمية و2,35 مليار دينار من البنوك المحلية مما سينجر عنه شح السيولة وتراجع الاستهلاك وركود الإنتاج.

كما تراجع رصيد البلاد من العملة الصعبة الى أقل من 70 يوما لتغطية الواردات في بعض الفترات وهي نسبة لم تعرفها البلاد من قبل. وانهارت سنة 2018 قيمة الدينار بنسبة 13% مقارنة بالأورو و9% مقارنة بالدولار وما رافق ذلك منداعيات وخيمة على كلفة الإنتاج. كما تراجعت نسبة الادخار في البنوك التونسية في نفس السنة من 20 الى 7,8% من قيمة الناتج الداخلي الخام ونسبة الاستثمار من 24 الى 18% سنة 2017 نتيجة الضغط الجبائي الذي بلغ نسبة 22% وهي النسبة الأعلى في افريقيا مع اتخاذ أكثر من 570 اجراء ضريبي منذ سنة 2011، وبلوغ نسبة الفائدة المديرية 7,75% ناهيك أن 90% من نوايا الاستثمار في شتى القطاعات لم تتحقق بين 2011 و2017.

هذا الكمّ من الإخفاق يعني ضياع أكثر من 250 ألف فرصة عمل، في ظل فساد مناخ الأعمال وفي إطار منظومة بنكية ريعية تخدم بعض العائلات المتنفذة، وتواصل التهرب الجبائي وضعف الأجهزة الرقابية والمحاسبية للدولة وقدرتها على الاستخلاص وتعبئة الموارد خاصة مع تداول جزء كبير من السيولة خارج المسالك القانونية.

كما أثبتت هذه الحكومات قصورا كبيرا في محاربة الفساد وانفاذ القانون وعجزت عن إنقاذ المؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية التي أصبحت مهددة بالإفلاس وتفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 20% في السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 حيث بلغ 19,2 ألف مليار دينار لتتراجع نسبة التغطية الى 70,1% بسبب التوريد العشوائي، وتراجع صادرات الفسفاط وتزايد كلفة واردات الطاقة، الى جانب تفاقم مشكلة التهريب وعدم التحكم في مسالك التوزيع وتضخم حجم الاقتصاد الموازي الذي تجاوز 50% حسب بعض التقديرات وتجاوز نسبة التضخم 7% وارتفاع الأسعار الى مستويات قياسية مع انهيار كبير للمقدرة الشرائية لمعظم التونسيين.

كما تتواصل معضلة البطالة التي بلغت نسبة 15,3% في السداسي الأول من سنة 2019 الثلث من حاملي الشهادات العليا إذ لم تتجاوز نسبة النمو في نفس الفترة 1,1% وهي نسبة ضعيفة جدًا لا تمكّن من خلق مواطن شغل جديدة فضلا عن عدم الانسجام بين مخرجات المنظومة التربوية والتكوينية وحاجيات سوق الشغل الى جانب عجز منظومة التأمين على المرض وتردي الخدمات الصحية في ظل إدارة متخلفة ومكبّلة وتفاقم هجرة الكفاءات والخبرات الى الخارج وتراجع أداء الإدارة التونسية التي أصبحت تعاني سوء التوزيع في مواردها وكفاءاتها البشرية.

كما وقفت هذه الحكومات عاجزة حيال تفاقم مشاكل التلوث البيئي خاصة على الشريط الساحلي ومشاكل التطهير والتلوث الحضري والصيد البحري الجائر المهّد للثروة السمكية وتراجع الغطاء النباتي وزحف الصحراء.

بالرغم من هذه الحصيلة الكارثية، ومن تفاقم الاختلالات الجهوية والبيئية والبطالة الهيكلية، يبدو أنّ هنالك إصرار على المحافظة على نفس المنوال التنموي الذي يخدم مصالح بعض اللوبيات المتنفذة والمتحالفة مع السلطة. فأضحى القطاع العمومي مهّدًا بالإفلاس والطبقة الوسطى مهّدّة بالاندثار بعد أن كانت صمّام الأمان للسلم الاجتماعية والنهوض بالبلاد في شتى المجالات.

يعتبر التيار الديمقراطي أنّ التأسيس لمنوال تنموي جديد شامل ومتوازن وعادل يمرّ عبر معالجة الأوضاع الراهنة وإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية بصفة متزامنة مع الانطلاق في إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى والتسريع في نسفها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وفق منوال تنموي يجعل من رفاه المواطن غايته مراعيًا في ذات الوقت لشروط الاستدامة.

فأمام تفاقم الأزمة التونسية وشموليتها، ونفاذ صبر التونسيين الذين طال انتظارهم وخاصة منهم الشباب المعطل عن العمل، أصبح من الضروري التعجيل بحلّ المسائل ذات الأولوية واستعادة الثقة والأمل في مستقبل أفضل لبلادنا.

2- مقارنة التيار الديمقراطي في معالجة الأزمة والتحديات الراهنة

معالجة اختلال توازنات المالية العمومية

لاستعادة توازنات المالية العمومية يرى التيار الديمقراطي:

- ضرورة التخلي تدريجيا عن خيار التداين الخارجي والتقليص منه قدر الامكان،
- العمل على تعبئة موارد الدولة من الديون غير المستخلصة والخطايا المثقلة
- التصدي للتهرب الجبائي عبر تطوير المنظومة الجبائية الكترونية و تعصي إجراءات الرقابة
- حسن التصرف في الموارد العمومية ودعم أجهزة الرقابة والمحاسبة بما تحتاجه من موارد بشرية
- تغيير السياسات النقدية في اتجاه دعم قيمة الدينار
- تعزيز دور المنظومة البنكية في الاستثمار والتنمية، في إطار برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تغيير العملة لتحسين مستوى السيولة،
- تقليص نسبة التبادل خارج المسالك القانونية.

كما تتضمن الخطة العاجلة:

- مراجعة منظومة الرقابة الديوانية والرقابة على مسالك التوزيع بتعزيز الموارد البشرية واللوجستية لمعالجة أسباب التهريب واستفحال الاقتصاد الموازي،
- الضغط التدريجي على مصاريف صندوق الدعم من خلال مراجعة عقود الطاقة وتشجيع الطاقات البديلة وتوجيه الدعم الى مستحقيه،
- اصلاح الصناديق الاجتماعية ، على ضوء عملية تدقيق شامل ، عبر مراجعة الأنظمة الخاصة وتوسيع قاعدة المضمونين الاجتماعيين، وإيجاد مصادر تمويل جديدة .
- إعادة هيكلة المنشآت العمومية على قاعدة الجدوى والمردودية و تغليب الكفاءة في إختيار مديريها و في تعيين ممثلي الدولة في مجالس الإدارة .
- إحكام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية بشكل يحقق الجدوى والنجاعة ويجتنب إهدار المال العام،
- التسريع بإرساء الادارة الالكترونية المترابطة ، والقائمة على مبادئ الحوكمة والشفافية،
- مراجعة منظومة الصفقات العمومية في اتجاه تسريع نسق انجاز المشاريع بصفة عامة والمعطلة خاصة.

معالجة الصعوبات الاقتصادية

يتطلب النهوض بالوضع الاقتصادي إعادة تشغيل محركات النمو المعطلة بداية بدفع حقيقي للأنشطة الاقتصادية المنتجة والمصدرة والخدمات القادرة على تحسين رصيد البلاد من العملة الصعبة وفي مقدمتها القطاع السياحي وحوكمة جديدة في استغلال الثروات الطبيعية ومنظومات الإنتاج الفلاحي، بالضغط على تكاليف الإنتاج وضمان مداخيل مجزية للفلاحين وتلبية حاجيات المستهلكين مع توفير الدعم للقطاعات المصدرة وخاصة الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وتطوير الأقطاب التكنولوجية في الاختصاصات الواعدة وتنقية مناخ الأعمال وتحسين جودة الإنتاج لاقتحام أسواق جديدة بإفريقيا وآسيا الى جانب تحسين المقدرة الشرائية للسكان.

كما يستوجب هذا الوضع: الحدّ تدريجيا من عجز الميزان التجاري بالتخلي عن التوريد العشوائي للتحكم في نسبة التضخم وخاصة المستورد، وضرب الاحتكار واتخاذ كل التدابير لإدماج الاقتصاد الموازي في المسالك المنظمة لتوسيع القاعدة الجبائية للدولة وقدرتها على تحسين الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية.

معالجة الصعوبات الاجتماعية

ينتصدّر التشغيل أولوية البرنامج الاجتماعي للتيار الديمقراطي من خلال:

- تمكين المعطلين من أصحاب الشهادات العليا من منحة تكوين وتأهيل ضمن قطاعات ذات تشغيلية عالية
- استيعاب بقية العاطلين ضمن المشاريع التنموية الكبرى في الجهات (البنية الأساسية، الأقطاب الصناعية، مشاريع البيئة ...)
- احكام ملائمة منظومة التكوين والتشغيل للتقليص من نسبة البطالة والتسرب المدرسي.

كما تتضمن خطة التيار الديمقراطي:

- تحسين القدرة الشرائية لعموم التونسيين
- العمل على استعادة الطبقة الوسطى لمكانتها المادية والمعنوية ومحاربة الفقر بكل أشكاله
- مراجعة منظومة التأمين على المرض في اتجاه تغطية صحية حقيقية ولائقة لكل التونسيين،
- تأهيل المؤسسات الصحية والاستشفائية ومراجعة الخارطة الصحية للبلاد
- إصلاح شامل لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي لبناء مواطن الغد المتشبع بثقافته الوطنية، المتميز بكفاءته والمتفتح على روح العصر
- تشجيع الكفاءات والخبرات التونسية وتحفيزها على المبادرة والبحث والتجديد
- وتوظيف التراث الثقافي الوطني لدفع التنمية الشاملة في إطار سياسة اجتماعية تعاقدية من خلال تفعيل دور "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي".

معالجة الفساد الإداري

يعتقد التيار الديمقراطي أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في غياب ما تقتضيه قواعد الحوكمة والشفافية من خلال محاربة الفساد الإداري وتحسين مناخ الأعمال عبر التعجيل بإرساء الإدارة الالكترونية ومراجعة منظومة الصفقات العمومية والتسريع في نسق إنجازها وإعادة توزيع للموارد البشرية بالوظيفة العمومية وتشجيع الكفاءات والخبرات التونسية وتحفيزها على المبادرة والبحث والتجديد بتوفير ما تحتاجه من إمكانيات مادية ولوجستية.

معالجة التلوث البيئي

أضحت حماية الشريط الساحلي من التلوث البيئي، وخاصة بجهتي قابس و صفاقس، من أوكد الأولويات التي تتطلب المعالجة الجادة والمسؤولة والعاجلة، بعيدا عن الوعود الزائفة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في تواصل مع سياسات عهد الاستبداد، بسبب تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المدمرة.

كما تحتاج ثروتنا السمكية الى حماية حقيقية من تفاقم الصيد الجائر مقابل تعويضات مجزية للبحارة في فترة الراحة البيولوجية.

من جهة أخرى لا يمكن أن ننتظر بيئة حضرية نظيفة دون دعم للقدرات البشرية والتقنية للسلطة المحلية للاضطلاع بأعباء التطهير والنظافة والعناية بالبيئة.

أما مقاومة التصحر والانجراف الذي يؤدي الى ضياع آلاف الهكتارات سنويا فيتطلب إطلاق مشاريع تشجير كبرى تكون ضمن خطة استراتيجية وطنية بعيدة عن الحملات الظرفية والدعائية.



III- المنوال التنموي البديل للتيار 2020-2030: من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج

للثروة

أمام إصرار الحكومات المتعاقبة بعد الثورة على انتهاج نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثبتت فشلها في الاستجابة لتطلعات التونسيين وساهمت في تعميق أزمة البلاد بدرجة غير مسبوقة، يعتقد التيار الديمقراطي أن تجاوز المنوال التنموي الحالي أصبح ضرورة حتمية تفرضها الحويلة الكارثية التي آلت إليها الأوضاع الراهنة في تونس والتطلع إلى مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يشهدها العالم في شتى المجالات.

يكون ذلك عبر التأسيس لمنوال تنموي جديد يراعي مقتضيات الاستدامة وقادر على تحقيق الإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والعدالة بين كل الفئات والجهات وباعتماد استراتيجيات تأخذ في الاعتبار إكراهات الواقع وتحدياته من جهة، والفرص والامكانيات المتاحة والمهدورة من جهة أخرى.

1- شروط التنمية المستدامة

يهدف التيار الديمقراطي الى بناء اقتصاد وطني متين منتج للثروة ومحفز على المبادرة الخاصة، يركز على القطاعات الاقتصادية الواعدة القائمة على البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي والتصدير من خلال مضاعفة نسق الاستثمار الوطني والأجنبي في ظل مناخ ملائم للأعمال ووفق منوال تنموي يضمن التوازن والتكامل بين القطاعات والجهات والفئات الاجتماعية ويأخذ في الاعتبار شروط الاستدامة.

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غياب تنقية لمناخ الأعمال والمناخ الاجتماعي وتطوير البنية الأساسية وشبكات النقل والاتصال باعتبارها شروط ضرورية لتحفيز الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي.

تنقية مناخ الأعمال

- اعتماد الحوكمة الرشيدة والمنافسة النزيهة ومكافحة الفساد
- تفعيل آليات الرقابة وتطويرها
- تحسين جودة الخدمات الإدارية وتبسيطها باعتماد منظومات الكترونية عصرية
- تطوير منظومة الصفقات العمومية في جميع مراحلها والتسريع في آجال انجازها

تنقية المناخ الاجتماعي

- تفعيل دور "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي" لإرساء سياسة تعاقدية تحقق السلم الاجتماعي من خلال مفاوضات دورية مع الشركاء الاجتماعيين من أرباب العمل والأجراء والحكومة
- تكريس احترام قوانين الشغل والضمان الاجتماعي والسلامة المهنية وتحسين ظروف العمل
- ترسيخ ثقافة العمل والانتماء الى المؤسسة بتمكين العمال من إمكانية المساهمة في رأسمالها

تطوير البنية الأساسية وشبكات النقل والاتصال

- استكمال انجاز البنية الأساسية وشبكات النقل البري والبحري والجوي وتعصيرها خاصة بالمناطق الداخلية حتى تكون جاذبة للاستثمار ومرغبة في الاستقرار وتسريع نسق تهيئة المناطق الصناعية
- تدعيم الاقتصاد الرقمي ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وتأهيل الموارد البشرية.

2- التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للتيار الديمقراطي

التشغيل أولوية وطنية مطلقة

- اعتبار التشغيل أولوية وطنية مطلقة واستحقاق من استحقاقات ثورة الحرية والكرامة بعد أن تجاوز عدد العاطلين عن العمل 642 ألف في الثلاثية الأخيرة من 2018 منهم 296 ألف من أصحاب الشهادات العليا عجزت سوق الشغل عن استيعابهم نتيجة غياب التلاؤم بين مخرجات منظومة التربية والتكوين وحاجيات سوق الشغل
- مراجعة برامج التكوين المهني والتشغيل وتعميم صيغ التعاقد الثلاثي بين المتكوّن والمؤسسة التكوينية والقطاع الخاصّ تمكّن المتكّون من وضعية أجبر مدّة العقد وتقضي به الى الاندماج المهني في السوق المحلية أو الإقليمية أو العالمية
- مراجعة شاملة لآليات التشغيل في اتجاه إدماج حقيقي في سوق الشغل ودفع العمل المستقل ضمن خطة وطنية تشمل التكوين والتمويل والمتابعة والتقييم للمشاريع المحدثة وخاصة المجدّدة.
- وضع آليات جديدة تمكن من بعث مشاريع في مجال البيئة ضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- تفعيل برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ لبعث مؤسسات صغرى لأصحاب الشهادات العليا بقروض ميسّرة تحظى بالإحاطة والمرافقة في مستوى التكوين والتأهيل والمتابعة والتمويل والنفذ الى الأسواق من خلال تمكينهم من قسط من المشاريع والصفقات العمومية لخلق جيل جديد من الباعثين الشبان والمؤسسات الناشئة
- استثمار مخرجات البحث العلمي والتكنولوجي لبعث مشاريع مجددة ورائدة في علاقة بحاجيات السوق ومستجيبة لمقتضيات التنمية المستدامة.

تأهيل الهياكل الاقتصادية وتعصيرها

- تأهيل القطاع العام في المجالات الحيوية والاستراتيجية حتى يستعيد عافيته وقدرته على الإسهام في التنمية الاقتصادية الى جانب وظيفته الاجتماعية
- تعزيز مكانة القطاع الخاص في المجالات التنافسية وقدرته على اقتحام الأسواق الخارجية
- اعتماد سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي لتمويل المشاريع الكبرى

- منح الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة والترفيه في مردوبيتها وطاقاتها الإنتاجية
- الترفيع في القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية والارتقاء بها إلى معايير الجودة العالمية
- الترفيع في الطاقة التصديرية للاقتصاد الوطني خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية

تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد

- تعزيز آليات الحوكمة ومقاومة الفساد ودعم صلاحياتها
- دعم استقلالية القضاء وآليات الرقابة الإدارية والمالية
- مراجعة التشريعات الكفيلة بتوفير أفضل مناخ للأعمال

تنمية مستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي والشغل اللائق للجميع

يعد التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية المحيط من أهم الركائز التي تؤسس لتنمية مستدامة واقتصاد أخضر غير مستنفذ للموارد يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحق الأجيال القادمة فيها كما يساهم في المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الرفاه الإنساني. يقوم هذا المنوال على:

- اعتماد منظومات انتاج واستهلاك مستدامة وصديقة للبيئة
- المحافظة على المنظومات البيئية واتخاذ الإجراءات الضرورية للحيلولة ضدّ ظاهرة التغيرات المناخية
- إحكام وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال في المستقبل
- تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة البيئية الجهوية والمحلية والقيام بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية اللازمة
- معالجة مشاكل التلوث بالمناطق الصناعية والحضرية
- الحرص على نظافة المحيط وإحداث المناطق الخضراء.

تنمية جهوية مندمجة

- اعتماد الإقليم كنقطة ارتكاز في مقاربة التنمية الجهوية والمحلية، ليس باعتباره منطقة جغرافية، ولكن من منظور شبكة علاقات لحشد الرأسمال المادي والطبيعي والبشري واللامادي
- تحديد عاصمة لكل إقليم تتوفر بها خصال العاصمة المركزية القادرة في الوقت ذاته على الاستقطاب والتفاعل مع الأقاليم المجاورة وعلى التنمية الذاتية والاندماج في التنمية الشاملة

- تحقيق التوازن الجهوي ببعث أقطاب تنموية مندمجة صحية وجامعية ومالية وترفيهية بالجهات تراعي الأبعاد البيئية والاستدامة
- اعتماد مؤشر التنمية في الجهات في رصد اعتمادات الدولة ومنح الامتيازات الجبائية للمستثمرين طبقاً لمبدأ التمييز الإيجابي
- تمكين الجهات من التصرف في مواردها طبقاً لبرامج تنموية ذاتية تراعي خصوصياتها وتفعّل دور الهياكل الجهوية والمحلية في التنمية
- تنفيذ المشاريع المعطلة واختصار آجال إنجاز مشاريع الصفقات العمومية
- تعميم المرافق العمومية الأساسية ومرافق الترفيه والثقافة والرياضة على كل الجهات

الانتقال نحو نموذج المدن الذكية المستدامة

- يعتبر التيار الديمقراطي الانتقال التدريجي نحو نموذج المدن الذكية المستدامة خياراً استراتيجياً ومعياريّاً أساسياً لتقييم نجاعة المنوال التنموي الجديد، بحيث تصبح المدن قادرة على تحقيق الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتوفير أفضل الخدمات لسكانها وللمؤسسات والزائرين بطريقة ناجعة وشفافة تضمن الجاذبية والتنافسية وتراعي شروط الاستدامة
- يتزايد السكان الحضريون في تونس وفي كل بلاد العالم باستمرار، ويتزايد الاقبال على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما يستدعي مواكبة هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تبني نموذج المدن الذكية المستدامة القادرة على التجديد والابتكار والمنافسة وتحسين جودة حياة المواطنين
- يقوم هذا النموذج على بنية تحتية للاتصالات والمعلومات المترابطة تمكن من إدارة المدينة بكفاءة عالية بواسطة مجموعة من البرامج والشبكات والتطبيقات الذكية مثل خدمات الأنترنات والنقل الذكي وإدارة المرور الذكية والإضاءة الذكية والمباني الذكية والعدادات الذكية والرعاية الصحية الذكية والمرافق والخدمات الذكية والهواتف الذكية وتوفير بيئة رقمية تضمن مشاركة فعّالة للمواطنين والمؤسسات في تدبير شؤونها
- يتضمن برنامج التيار الديمقراطي في مرحلة أولى تجسيم هذا النموذج ضمن العواصم الإقليمية في إطار الحوكمة المحلية وتنمية قدرة المدن على تدبير مواردها الطبيعية والمالية والبشرية بطريقة ناجعة تحقق الجاذبية والتنافسية وتضمن شروط الاستدامة قبل أن ينسحب هذا النموذج تدريجياً على جميع الفضاءات الحضرية.

تحويل تونس إلى منصة رقمية إقليمية في أفق 2030

يمثل الاقتصاد الرقمي بالنسبة للتيار الديمقراطي خيارا استراتيجيا لدعم التنمية وتحقيق الحوكمة ومحاربة الفساد ودفع التشغيل وركيزة أساسية من ركائز المنوال التنموي الجديد.

يهدف هذا الخيار الى أن تتجاوز مساهمة الاقتصاد الرقمي 20% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030.

تقوم هذه الاستراتيجية على محاور أساسية تتعلق بتطوير البنية التحتية الملائمة للاقتصاد الرقمي وتوفير الإطار القانوني المحفّز على التجديد والإبداع والاستثمار في اقتصاد المعرفة من خلال تمويل المؤسسات الناشئة حتى تتحوّل تونس إلى منصة رقمية عالمية في إطار مشروع "تونس الذكية".

تدعيم مقومات الاقتصاد الأخضر كضامن لتنمية مستدامة

- اعتبار الاقتصاد الأخضر خيارا وطنيا استراتيجيا قادرا على توفير آلاف مواطن الشغل بالاستثمار في مجالات الفلاحة البيولوجية والسياحة الايكولوجية والطاقات المتجددة والبنية التحتية المستدامة والبناء الايكولوجي والصناعات والخدمات الخضراء والنقل المستدام وتحويل النفايات واستخدام المياه المستعملة.
- يساهم هذا الاقتصاد في المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والانساني
- ضمان الأمن الغذائي والمائي وتحقيق الانتقال الطاقوي ببلوغ نسبة 30% من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030 والتخفيض من الغازات الدفيئة بنسبة تناهز 150 مليون طنا من ثاني أكسيد الكربون.

تركيز مقومات الاقتصاد الأزرق ودعم اشعاع تونس في فضاءها المتوسطي

- امتداد الشريط الساحلي التونسي على مسافة 1300 كلم في موقع استراتيجي يتوسط الحوضين الشرقي والغربي للمتوسط يؤهل البلاد التونسية أن تلعب دورا بحريا وتجاريا إقليميا وعالميا.
- الاستثمار في قطاعات الصيد البحري والسياحة البحرية وصناعة السفن والتجارة الدولية وإقامة المناطق الحرّة.
- تركيز بنية تحتية بحرية قادرة على استيعاب الأدفاق التجارية والسياحية من خلال إنجاز شبكة من الموانئ البحرية مثل مشروع ميناء خليج صبرة ببنزرت وميناء الدرجة بجزرونة ومشروع المياه العميقة وتهيئة المسطحات 8 و9 بميناء رادس وإنجاز المنطقة الحرّة بجرجيس
- بعث معاهد تكوين الإطارات والفنيين المختصين في المهن البحرية لتعزيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع وحماية المحيط البحري من التلوث والحفاظ على البيئة والثروات البحرية

تفعيل مقومات الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتكريس "المشروع المواطني"

ينظر التيار الديمقراطي الى الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أنه تكريس "للمشروع المواطني" يقوم على مبدأي العمل التشاركي وتحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي وبشكل رافدا من روافد التنمية والتشغيل في القطاعات التقليدية أو المستحدثة.

يرمي الاقتصاد الاجتماعي التضامني الى معاضدة جهود القطاعين العام والخاص في خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لتحسين جودة حياة المواطن وإرساء العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وخلق ديناميكية محلية لتحقيق التوازن بين الجهات ودفع المبادرة الجماعية وخلق مواطن الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإدماج الأنشطة غير المهيكلة في الاقتصاد المنظم.

يشمل الاقتصاد الاجتماعي التضامني الأنشطة والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتكنولوجية ذات الغايات الاجتماعية المتعلقة بإنتاج وتحويل وتوزيع وتبادل وتسويق السلع والخدمات استجابة للحاجيات المشتركة والمصالح المجتمعية. وتشمل التعااضديات والتعاونيات والشركات والجمعيات التي تنصّ على ذلك في قوانينها الأساسية.

مرتكزات التنمية الاقتصادية

* الدولة محرك أساسي للتنمية وضامنة لسياسات ذكية ومستدامة

يهدف هذا الخيار الاستراتيجي لإعادة الاعتبار لدور الدولة كمحرك أساسي من محركات التنمية وضامنة لسياسات مستدامة وذكية ولأمن البلاد وسيادتها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- اضطلاع الدولة بمسؤولية النهوض بالقطاعات الحيوية والاستراتيجية التي ترتبط بأمن البلاد وسيادتها
- توفير مواطن الشغل للعاطلين باعتبار أنّ العمل حقّ دستوري من أجله قامت ثورة الحرية والكرامة.
- التدخل في المناطق والقطاعات غير الربحية من أجل تهيئة الأرضية الملائمة للاستثمار والتنمية
- ضمان التنمية المستدامة والذكية، العادلة والشاملة بين كلّ الجهات والفئات والقطاعات
- تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة باتخاذ الإصلاحات الضرورية في مستوى الإدارة ومنظومات الاستثمار والجبابة والتمويل
- الانفتاح على أساليب العمل المستحدثة والأسواق الخارجية من خلال دبلوماسية اقتصادية نشيطة

الإجراءات

• الأشغال الكبرى:

هي سياسة لجأت إليها الدول في عدة فترات من التاريخ كانت تمرّ خلالها بأزمات حادة هدفها إعادة بناء اقتصادها واستيعاب أفواج العاطلين. ورغم اختلاف السياقات وتباين أهداف هذه السياسات، فإنّ بلادنا في حاجة أكيدة للنهوض باقتصادها وتوفير الشغل لآلاف العاطلين. فلا شيء يمنع أن تتحوّل تونس الى ورشة كبيرة

للمشاريع العملاقة التي يمكن انجازها في إطار عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من بين هذه المشاريع:

- **المياه:** مسألة حيوية تتعلق بأمن البلاد، لا بد أن تحظى بالأولوية في سياسات الدولة. وفي هذا المجال يتعين استكمال شبكات السدود والقنوات والبحيرات الجبلية لتعبئة الموارد المائية المتاحة وتعهدها بالصيانة وإنجاز مشاريع تحلية المياه الضرورية لتسديد النقص المتوقع في كميات المياه في السنوات القادمة في علاقة بالتغيرات المناخية.

- **تونس الخضراء:** مشروع لغراسة 12 مليون شجرة مثمرة في الخمس سنوات القادمة بمعدل شجرة لكل مواطن تونسي لتحسين مستوى الصادرات الفلاحية ومثلها أشجار غابية لاستعادة المساحات التي زحفت عليها الصحراء أو أتى عليها الانجراف والاستغلال العشوائي.

- **استغلال الأراضي الفلاحية الدولية:** تسمح حوالي 500 ألف هكتار نصفها تقريبا مهيكلة ضمن 3 أصناف وهي شركات الاحياء والتنمية الفلاحية والوحدات التعاقدية للإنتاج الفلاحي والمقاسم الفردية للفنيين. أما الصنف الرابع فيشمل الأراضي غير المهيكلة التي شرعت وزارة أملاك الدولة في اسناد بعضها الى شبان معطلين عن العمل. ولكن الجزء الأكبر منها يعاني الإهمال وسوء الاستغلال وصعوبات في التمويل وحاجتها أكيدة لتطوير التشريعات الجاري بها العمل لتوفير آلاف مواطن الشغل ودفع الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلاد.

- **الطرق السريعة والخطوط الحديدية السريعة:** لا يمكن الحديث عن تنمية جهوية عادلة وشاملة قبل أن تصبح المناطق الداخلية على مسافة زمنية لا تزيد عن ساعة ونصف الساعة على أقصى تقدير من المناطق الساحلية. ولن يتحقق ذلك في غياب شبكة من الطرق السريعة تربط المناطق الداخلية بالمناطق الساحلية أو بواسطة الخطوط الحديدية العادية أو السريعة.

- **الموانئ العميقة:** تحتل تونس موقعا استراتيجيا فريدا في المتوسط يخوّل لها أن تكون القلب النابض للنقل البحري المتوسطي والعالمية بداية بمشروع للميناء المياه العميقة ، القادر على استقبال السفن الكبيرة التي تفوق حمولتها 14000 حاوية وهو ما يعني أضعاف الطاقة الجمالية الحالية لميناء رادس الذي يستقبل سفنا لا تتجاوز حمولتها 2500 حاوية، الشيء الذي سيسمح بربط تونس بمحاور النقل البحري العالمي وتوفير 8000 موطن شغل عند الانطلاق و2000 عند استكمال مراحل الإنجاز.

- **أنوار الصحراء:** مشروع لتنمين الطاقة الشمسية والنظيفة في أعماق الصحراء التونسية في ولايات تطاوين ومدنين وقبلي لتوليد الكهرباء من خلال انجاز محطات شمسية على مراحل بقوة 2000 ميغاوات وتشجيع الفلاحة البيولوجية بتهيئة 50000 هكتار في أفق سنة 2030 وتطوير السياحة الصحراوية وربط المنطقة بشبكة الطرق والكهرباء والاتصالات مما يسمح بتوفير آلاف مواطن الشغل وتعزيز الأمن وحماية المناطق الحدودية من التهديدات الإرهابية وشبكات التهريب في إطار رؤية شاملة لتنمية مندمجة ومستدامة.

- **بناء 5000 مسكن اجتماعي سنويا:** تقدر عدد الوحدات السكنية في تونس بأكثر من 3 ملايين وحدة سكنية لنحو 2,5 مليون عائلة نصفهم لا يملكون مسكنا، في حين يقدر الفائض العقاري بما يزيد عن 400 ألف مسكن لا قدرة

للأسر التونسية على اقتنائها مما يطرح ضرورة توفير 5000 مسكن اجتماعي سنويا. ولا تخفى أهمية قطاع البناء في تنشيط القطاعات الأخرى وتوفير آلاف مواطن الشغل.

- **تهيئة المناطق الصناعية والسياحية:** تشمل البنية الأساسية وتهيئة المنشآت المكتملة من ملاعب قوالب ومراكز تنشيط وموانئ ترفيهية ويكون ذلك وفق برنامج استغلال مندمج ضمن مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للجهة مع المحافظة على التوازنات البيئية.

- **مشروع تهيئة البحيرة الجنوبية** إنهاء الإتفاقية مع شركة سما دبي و إنشاء مشروع عقاري ضخم بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص مع مراعاة الجوانب البيئية

● الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

رغم صدور القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ نوفمبر 2015، إلا أنّ هذا القانون لم يشجع بإنجازات تذكر على أرض الواقع رغم ما يتحده من مزايا وامكانيات لإنجاز المشاريع الكبرى التي لا تسمح موارد الدولة الذاتية بتمويلها، فضلا عن تحسين مستوى الحوكمة في إدارة الأموال العمومية والتحكم في كلفة الإنجاز والأجال وتقاسم المخاطر والاستفادة من القدرات الإبداعية والتجديدية للقطاع الخاص للارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمواطن والمؤسسات وتحسين مردودية الاستثمار العمومي واستعادة الحركية الاقتصادية ودفع التشغيل.

* **الاقتصاد الاجتماعي التضامني قطاع ثالث شريك في التنمية**

ينظر التيار الديمقراطي إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أنه قطاع ثالث يعضد جهود التنمية للقطاعين العام والخاص، حيث يحتاج الى هذا القطاع إلى دفع قوي للترفيغ من نسبة مساهمته في التنمية والتشغيل والتي لا تتجاوز حاليا 1% من اجمالي الناتج الداخلي الخام و 0,5% من مواطن الشغل أي ما يعادل 16500 مواطن شغل.

الأهداف

- معاضدة الاقتصاد الاجتماعي التضامني لجهود القطاعين العام والخاص في خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي
- خلق مواطن الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإدماج الأنشطة غير المهيكلة في الاقتصاد المنظم
- خلق ديناميكية محلية تساهم في تحقيق التوازن بين الجهات ودفع روح المبادرة الجماعية
- تحسين ظروف العيش وجودة الخدمات المسداة للمواطنين
- تكريس العدالة الاجتماعية والتنمية المستدام

الإجراءات

- بحث هياكل وآليات وخطوط تمويل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني ومنحه امتيازات جبائية وحوافز خصوصية وأساليب الإحاطة والمرافقة الضرورية لتعزيز حظوظ نجاح المشاريع والمبادرات التي تطلق في هذا المجال
- ادراج ثقافة المبادرة وريادة الأعمال ضمن المناهج التربوية ووضع خطة اتصالية لتحسيس بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في بعديه التنموي والمواطني
- وضع الإطار التشريعي والمؤسسي المحفز على المبادرة والاستفادة من برامج التمويل في إطار التعاون الدولي
- تشجيع الشراكة بين جمعيات المجتمع المدني والهياكل العمومية للمساعدة في تمويل المؤسسات الناشئة في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني وفي مجال الإحاطة والمرافقة وتعزيز قيم المواطنة وانخراطها في نحت معالم المشروع المجتمعي المتضامن والمؤمن بمبادئ الحوار والمشاركة.

* إرساء منظومة استثمارية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحتاج المنظومة الاستثمارية في بلادنا الى العديد من الإصلاحات حتى تتحوّل الى قاطرة للتنمية من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية:

الأهداف

- تعزيز نسبة الادخار الوطني وتوفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تحويل المنظومة البنكية الريعية الى منظومة استثمارية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تحقيق العدالة الجبائية وتنمية موارد الدولة وقدرتها على تغطية نفقاتها والاضطلاع بأعباء التنمية
- توجيه نسبة هامة من الاستثمارات الى المناطق الداخلية لتكريس التمييز الإيجابي وتحقيق تنمية متوازنة بين الجهات.
- التقليل من نسبة البطالة التي بقيت تراوح مكانها في حدود 15% طيلة السنوات الأخيرة

الإجراءات

- تفعيل دور الهيئة العليا للاستثمار للإحاطة بالمستثمرين التونسيين والأجانب
- وضع مجلة جديدة للاستثمار مواكبة لتطور طبيعة الأعمال في العالم ولخصوصيات المنوال التنموي في تونس
- بحث صناديق استثمار جهوية لتمويل مشاريع تستجيب لخصوصيات كل جهة
- احداث قطب افريقي للأعمال يجعل من تونس بوابة افريقيا للمستثمرين الأفارقة والأجانب

- دعوة البلدان الصديقة المقرضة لتونس لتحويل جزء من الديون الى استثمارات لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية
- التسريع بالإجراءات الضرورية لاستخلاص الديون القديمة الخاصة بالبنوك العمومية وشركات الاستخلاص التابعة لها.
- الترفيع في رأسمال شركات الاستثمار ذات رأس المال المخاطر التابعة للبنوك ومزيد تحفيزها جبائيا للمشاركة في المشاريع الاستثمارية الجهوية
- الترفيع في رأسمال الشركة التونسية للضمان والشركة التونسية للتجارة الخارجية
- تخصيص البنوك لخطوط تمويل للمشاريع الجهوية والباعثين الجدد والمؤسسات الناشئة
- الترفيع في السقف الأقصى للمشاريع الممولة من قبل صناديق النهوض بالصناعة والصناعات التقليدية والمهن الصغرى
- تحديث الإدارة الجبائية وفق منظومات إعلامية للتصريح على المداخل والمكاسب والحد من التهرب الضريبي الذي يكلف الدولة آلاف المليارات سنويا بتوفير الإمكانيات البشرية واللوجستية
- مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية بما يحقق التوازن بين حاجة الخزينة العامة ومصصلحة المستثمر الأجنبي ومراجعة النظام التقديري بما يحقق العدالة الجبائية
- التقليل من نسبة المديونية الخارجية التي تجاوزت نسبة 100% من قيمة الناتج الداخلي الخام والتدقيق في الديون الكريهة وحصر التداين على الاستثمار في المشاريع التنموية

* دعم الاستثمار في القطاعات الواعدة وتعميم الأقطاب التكنولوجية في الجهات

الأهداف

- تأهيل البنية الأساسية للقطاع الصناعي والارتقاء به إلى مستوى المواصفات العالمية
- الارتقاء بالمؤسسة الصناعية من مستوى المناولة الى مستوى الشريك في كل مراحل الإنتاج
- تعميم الأقطاب التكنولوجية مع مراعاة خصوصيات الجهات وتشجيع الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية
- دعم منظومة البحث والتطوير والتمويل صلب المؤسسة الصناعية والمراهنة على الصناعات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة للباعثين الشبان لإحداث التغيير المنشود في منوال التنمية الصناعي المبني على المناولة واليد العاملة الرخيصة في اتجاه الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

الإجراءات

- تطوير آليات الإحاطة بالمؤسسة الصناعية وتفعيل دور هياكل المساندة
- متابعة تأهيل القطاع الصناعي وفق رؤية جديدة من خلال دعم قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الابتكار والتجديد وتطوير طاقاتها الإنتاجية
- تأهيل اليد العاملة وتطوير منظومة التكوين المهني وضبط قواعد انتاج للمؤسسة الصناعية لتحسين الإنتاجية ودعم الطاقة التصديرية
- احداث نقلة نوعية في قطاع الصناعات التقليدية والمهن الصغرى للارتقاء بها الى المستوى العالمي ببذل المزيد من الجهود في مستوى التجديد والابتكار
- تطوير البحث العلمي والتجديد التكنولوجي في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الالكترونية والميكانيكية والأدوية والصناعات الكهربائية وتكنولوجيات المعلومات الاتصال
- بعث قطب تكنولوجي وطني يكون بمثابة منصة متوسطة للصناعات الرقمية والذكية وتكنولوجيا المعلومات والروبوتيك لاستيعاب جزء من المهندسين الشبان المعطلين في هذا المجال بعد تأهيلهم في إطار برنامج وطني خصوصي يوضع للغرض (يشمل ما يزيد عن 25000 شاب تقريبا) للاستثمار في الثورة الرقمية والتقليص من نزيف هجرة الأدمغة في بلادنا.
- تحقيق التكامل والعمل المشترك بين المنصات الصناعية والجامعات ومراكز البحث العلمي وتأهيل منظومة التكوين المهني لتستجيب لحاجيات النسيج الصناعي
- الأخذ في الاعتبار الانعكاسات البيئية عند دراسة الجدوى الاقتصادية قبل إطلاق أي مشروع جديد والتسريع في حلّ معضلة التلوث بقباس و صفاقس والحوض المنجمي من منطلق حق كل التونسيين في العيش في بيئة سليمة
- دعم الصناعات الغذائية التونسية لخلق قيمة مضافة من خلال التحويل والتكثيف والتعليب والتصدير وإعادة الاعتبار لعلامة" المنتج التونسي" ضمن خطة وطنية شاملة.
- تطوير البنية التحتية واللوجستية بالمناطق الصناعية وربطها بخطوط النقل وتشجيعها على الانتاج الذاتي للكهرباء ضمن برنامج وطني للمراهنة على الطاقات المتجددة والنظيفة.

تحقيق الأمن الغذائي والمائي وتعصير منظومات الإنتاج الفلاحي

عانى القطاع الفلاحي طويلا من التهميش ومن غياب رؤية استراتيجية تعالج مشاكله الهيكلية والسياسات الخاطئة التي جعلته دائما الحلقة الأضعف ضمن منوال تنموي جائر، بينما ينظر إليه التيار الديمقراطي كمكون أساسي من مكونات الاقتصاد الأخضر ومحورا رئيسيا من محاور التنمية المستدامة وتحقيق الأمن المائي والغذائي للبلاد.

الأهداف

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن المائي والغذائي
- ضمان ديمومة منظومات الإنتاج الفلاحي وتعصيرها ودعم طاقاتها التصديرية
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة البيولوجية والعائلية وربط الفلاحة بالصناعات التحويلية

الإجراءات

- مضاعفة الاستثمار العمومي الموجه للقطاع الفلاحي الذي يساهم بنسبة 11% من الناتج الداخلي الخام ولا ترصد له الدولة سوى 5% من نفقاتها، من أجل تعصير هذا القطاع وتحسين مردوديته وتوجيه الدعم للمنتجين
- الترفيع في الانتاج والانتاجية والتصدير بتحسين مستوى الجودة والقدرة التنافسية لاكتساح الأسواق الخارجية وتمكين هذا الانتاج في مستوى الخزن والتكيف والتحويل
- حوكمة جديدة للأراضي الدولية والاشتراكية والأراضي المصادرة والمقاسم الفنية للفلاحين الشبان لتعزيز دورها في الإنتاج والتنمية والتشغيل
- احداث هيكل مهني فلاحي يعنى بصغار ومتوسطي الفلاحين في مستوى التمويل والتكوين وتوفير وسائل الإنتاج والخدمات
- مراجعة برامج التعليم العالي والتكوين المهني الفلاحي لتتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي التضامني وتغيير مقاربة الارشاد الفلاحي الحالية نحو الاستشارة والاحاطة عن قرب التي تأخذ في الاعتبار خصوصية الجهات وتكوين أبناء الفلاحين لانتشالهم من الأمية وتشجيعهم على تعصير مستغلاتهم وفق عقود سنوية لتعويض اليد العاملة المتهممة
- اخراج البلاد من عتبة الاجهاد المائي (460 متر مكعب لكل ساكن في السنة) بإحكام التصرف في الموارد المتاحة وتلافي الهدر بالتنسيق بين المتدخلين في منظومة المياه وتفعيل المخطط المديرى للمياه بالنجاعة المطلوبة وتوسيع وصيانة شبكات توزيع المياه والترفيف في طاقة خزانات المدن الكبرى واحداث خزائين بكل من صفاقس وسوسة
- احياء تقاليد تجميع مياه الأمطار بالمناطق الحضرية ومياه السيلان بالمناطق الريفية واللجوء تدريجيا الى تحلية مياه البحر لتجنب شح المياه والتوقي من التقلبات المناخية
- توسيع المساحات السقوية من خلال ترشيد استغلال المياه المتاحة واعتماد التسعيرة حسب الأقساط لمياه الري مثلما هو الحال لمياه الشرب

- تطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية بالوسط الفلاحي لتحسين جاذبية المناطق الداخلية وحماية الرصيد العقاري من الزحف العمراني
- احداث مشاريع إقليمية للتنمية الفلاحية المندمجة وتنفيذها من خلال عقود-برامج سنوية تبرم بين الدولة والهيكل المحلية الممثلة للأهالي وبعث منصات شراكة لتنمية سلاسل القيمة الخصوصية لكل جهة واعتبارها نواة للتنمية الشاملة
- احداث شركات تعاونية فلاحية وشركات خدمات للضغط على تكاليف الانتاج
- تعزيز قدرة بنك الجينات على توفير البذور المحلية بالكميات الكافية واسترجاع ما هو موجود منها بالخارج لتعوض تدرجيا البذور المستوردة وغير المتجددة
- الاستثمار في قطاع الغابات التي تغطي 970 ألف هكتار خاصة في الشمال الغربي والتي لا تساهم بأكثر من 7,7% من قيمة الإنتاج الفلاحي وهي نسبة ضعيفة جدا يمكن تطويرها من خلال تركيز مصانع للخشب وتثمين المنتجات الغابية غير الخشبية خاصة في المناطق التي تشكو الفقر وتدني مؤشر التنمية الجهوية
- دفع الاستثمار في مجال التربية الحيوانية وتربية الأحياء المائية والزهور والأعشاب الصيدلانية التي تتميز بقيمة مضافة عالية وتحظى بطلب متزايد في الأسواق العالمية
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الاستراتيجية وخاصة الحبوب والألبان من خلال رؤية استشرافية للمتغيرات المحلية والدولية وبرنامج يقظة تكنولوجية واقتصادية
- مضاعفة الأموال المرصودة لصندوق الجوائح الطبيعية للفلاحين والبحارة وإعادة جدولة ديون الفلاحين
- تمكين البحارة من منح في فترة الراحة البيولوجية لحماية الثروة السمكية
- تشجيع المرأة الريفية للمساهمة في التنمية الجهوية في إطار ما يتيح قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني مع تمكينها من كافة الحقوق والضمانات

منوال سياحي تنموي جديد يغطي كامل التراب الوطني

الأهداف

- مضاعفة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام وتوفير العملة الصعبة والتشغيل لبلوغ 13 مليون سائح و50 مليون ليلة في غضون الخمس سنوات المقبلة
- إطلاق خطة متكاملة للنهوض بالقطاع السياحي و تنويع المنتج السياحي تستند إلى منوال تنموي سياحي جديد يغطي كامل التراب الوطني
- تأهيل شامل للقطاع السياحي للارتقاء بجودة خدماته الى مستوى المعايير الدولية
- اقتحام أسواق جديدة خاصة منها الآسيوية بالإضافة الى الأسواق التقليدية
- تطوير السياحة الداخلية ومراكز الترفيه للقطع مع السياحة الموسمية
- تثمين الموروث الثقافي وتطوير الصناعات التقليدية ضمن استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي

الإجراءات

- بعث وحدة للليقطة الإستراتيجية لإدارة الأزمات و ضمان تنافسية القطاع والابتكار والتجديد والتسريع بوضع المنظومة العالمية للإحصاء السياحي.
- تدعيم السياحة البيئية والشبابية والصحراوية والثقافية والاستشفائية و سياحة المؤتمرات والأعمال وكبار السن والمهرجانات والمعارض والسياحة الفاخرة الى جانب السياحة الشاطئية
- تفعيل وتطوير الاتفاقية المبرمة في جويلية 2018 بين وزارة الفلاحة ووزارة السياحة التي تنص على بعث 25 مشروعا للسياحة البيئية في كل من نابل وبنزرت والقصرين وباجة وتوزر من مجموع 60 موقعا متواجدة بكل جهات البلاد بإمكانها احتضان مثل هذه المشاريع التي تمكن القطاع السياحي من القطع مع طابعه الموسمي وتعزز فرص العمل في القطاع الفلاحي والحرفي وتساهم في التعريف بالتقاليد الغذائية والفنون المحلية وتراث الجهات
- الاستثمار في سياحة الجزر التي يبلغ عددها 60 جزيرة، تتوزع بين بنزرت وصفاقس ونابل والمنستير ومدنين وتونس بإحداث وحدات فندقية تمنح الأولوية في هندستها للكفاءات التونسية من شأنها تحقيق قفزة نوعية للوجهة السياحية التونسية
- تطوير السياحة الداخلية وتعزيز السياحة المغاربية والافريقية وفتح أسواق جديدة خاصة منها الآسيوية وأوروبا الشرقية
- حوكمة جديدة للهياكل المتدخلة في القطاع السياحي لاسيما الديوان الوطني للسياحة والمؤسسات التكوينية ذات الصلة ووكالات الأسفار لملائمة خططها وبرامجها وأنشطتها مع مستجدات القطاع
- معالجة مشاكل المديونية وتأهيل البنية الأساسية للمناطق السياحية والعناية بنظافة محيطها وتعزيز أمنها وحمايتها
- إصلاح الوضعيات العقارية للمنشآت السياحية
- تكثيف المراقبة على النزول لتحسين جودة خدماتها ومدى استجابتها لمعايير تصنيف النزول والارتقاء بقدرتها التنافسية وأساليب تنشيطها في الليل والنهار
- التسويق للوجهة التونسية عبر حملات الدعاية والاشهار باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ومزيد استقطاب الشركات السياحية العالمية
- ابرام اتفاقية السماء المفتوحة والاستفادة من انعكاساتها الإيجابية على القطاع السياحي الذي يكابد لاسترجاع مؤشرات 2010 بينما تمكّنه هذه الاتفاقية من مضاعفة حجم الأرباح والعائدات السياحية في غضون الخمس سنوات المقبلة
- إدارة مشتركة للمعهد الوطني للتراث بين وزارة السياحة ووزارة الثقافة من أجل احداث مسالك سياحية جديدة للتعريف بالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمحميات الطبيعية للبلاد التونسية
- التشجيع على احداث المنتجعات البيئية واقامات الضيافة وتعصير مراكز الايواء الشبابية

حوكمة جديدة للقطاع التجاري

الأهداف

- التقليل من عجز الميزان التجاري وتحسين نسبة التغطية كإحدى الأولويات الاقتصادية لتحسين التوازنات المالية للبلاد والترفيف من قيمة الدينار
- دفع نسق التصدير وترشيد الواردات وتحقيق الحماية الضرورية للإنتاج الوطني
- مكافحة التجارة الموازية ضمن استراتيجيات وطنية تساعد على اندماجها تدريجيا في التجارة المنظمة
- إرساء منظومة جديدة للتحكم في مسالك التوزيع والضغط على الأسعار

الإجراءات

- الحد من التجارة الموازية في غضون الخمس سنوات القادمة واعتماد التدرج في تحقيق ذلك لاعتبارات اجتماعية حيث يشغل القطاع الآلاف ممن يجب استيعابهم تدريجيا في الاقتصاد المنظم .
- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التهريب تجنّد لها القوّات الأمنية والديوانية وينتدب لها ما يكفي من مراقبين جبائيين وتسخر لها الوسائل والمعدّات الضرورية باعتبارها مسألة أمن قومي مع بعث مناطق للتبادل الحرّ على المناطق الحدودية لتنشيطها ولمكافحة التهريب
- التحكم في نسبة التضخّم التي بلغت 7% في السداسي الأوّل من سنة 2019 وهو ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري والقدرة التنافسية للمنتوجات التونسية والمقدرة الشرائية وتؤدّي الى ارتفاع نسب الفائدة وتراجع الادخار والاستهلاك
- خطّة عاجلة لتأهيل أسواق الجملة وتمكينها من أدوات وزن الكترونية لتيسير عمل المراقبة الاقتصادية وتحسين المداخل البلدية وتعميم تجربة من المنتج الى المستهلك للمواد الفلاحية للضغط على الأسعار
- تأهيل آليات الرقابة على المسالك التجارية والمواصفات الفنية للمنتجات المورّدة وتقنيات الاشهار
- فرض رقابة مشدّدة على مسالك التوزيع والمخازن والأسواق وزجر كل المخالفات بصرامة لقطع دابر الاحتكار والتحكّم في الأسعار واجراء تدقيق للمرصد الوطني للتزويد والأسعار للوقوف على أسباب الانقطاعات المتكررة في تزويد الأسواق والارتفاع المشطّ للأسعار
- دعم الطاقة التصديرية والقيمة المضافة للصادرات التونسية وقدرتها التنافسية ووقايتها من الإجراءات الحمائية
- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وأجال التسريح الديواني ودعم التجارة الالكترونية التي لم تتجاوز عشر طاقتها
- دعم اتفاقيات الشراكة المتوازنة مع الاتحاد الأوروبي والمبادلات مع البلدان المغاربية ودول الخليج والصين وجنوب شرق آسيا

- اعتبار الوجهة الافريقية خيارا استراتيجيا للنهوض بالصادرات التونسية وتقليص عجز الميزان التجاري بالحرص على توفير خطوط التمويل الضرورية وتطوير أسطول النقل الجوي والبحري وخاصة الإسراع بإنجاز ميناء المياه العميقة .

تأهيل القطاع اللوجستي وقطاع النقل وتعصيره

الأهداف

- تأهيل منظومة النقل العمومي وتطهيرها وتعصيرها
- توسيع مختلف شبكات النقل وتطويرها وربطها بالمناطق الداخلية لتكون جاذبة للاستثمار ومرغبة في الاستقرار
- تحسين جودة الخدمات بالموانئ والمطارات ومحطات النقل البري
- الضغط على الكلفة اللوجستية لتتلائم مع المعايير الدولية
- تحسين جودة الحياة بالمدن واستدامتها

الإجراءات

- انقاذ الشركات الوطنية للنقل (السكك الحديدية وشركة نقل تونس والخطوط الجوية التونسية والشركة الوطنية للملاحة) والشركات الجهوية للنقل باعتماد خطة وطنية لتطهيرها والتدقيق في أوضاعها المالية بالشراكة مع الطرف الاجتماعي والعمال بغاية وضع حدّ لنزيفها المتواصل منذ سنوات والعمل على تطويرها.
- استكمال الطريق السيارة رقم 3 وربطها بالطريق السيارة الجزائرية وإنجاز الطريق السيارة رقم 2 بين تونس وجلمة التي سيستخدمها سكان 6 ولايات وهي مشاريع أموالها مرصودة وأشغال حوزتها شبه جاهزة.
- انجاز طرق سيارة لربط القيروان بالطريق السيارة رقم 1، والقصرين وقفصة وسيدي بوزيد بالطريق السيارة رقم 2.
- انجاز الخط الحديدي قابس-رأس جدير وتأهيل الخطوط الحديدية تونس-طبرقة وسوسة-القصرين وتونس-عناية لنقل المسافرين والبضائع لإخراج المناطق الداخلية من عزلتها وربط تونس بليبيا والجزائر.
- إستكمال الدراسات الخاصة لإنجاز ميناء المياه العميقة كمنصة بحرية متوسطة وتوسيع ميناء رادس.
- إطلاق برنامج وطني للنقل البحري الترفيهي لاستثمار الخواص في خليج تونس والبحيرة وقربص وعدد من الجزر التونسية
- فصل شركات الخدمات الأرضية والاطعام والصيانة عن الخطوط الجوية التونسية ووضع خطة عاجلة لإنقاذ الناقلات الوطنية بفتح جزء من رأسمالها للخواص قبل إبرام اتفاقية السماء المفتوحة التي ستعكس إيجابيا على القطاع السياحي

- توسيع مطار تونس-قرطاج الدولي وتأهيله ليستوعب ضعف عدد المسافرين (3,5 مليون مسافر) ليتحوّل بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي ودراسة جدوى بناء مطار ثان خارج العاصمة Hub إلى مطار موزّع للسفرات
- تعزيز أسطول النقل البري العمومي وحوكمة تراخيص الاستغلال
- تأهيل محطات النقل البري والارتقاء بجودة الخدمات بالموانئ والمطارات
- تأمين مجانية النقل لمستحقيه والنقل المدرسي بالمناطق الريفية
- تأهيل المنظومة الديوانية ورقمنتها

تحقيق الانتقال الطاقى وإصلاح قطاع المناجم والثروات الطبيعية

الأهداف

- تحقيق الانتقال الطاقى وتحويل تونس الى منصة متوسطة للطاقت المتجددة
- حوكمة جديدة في استغلال الثروات الطاقية والمنجمية وتحسين مردوديتها
- تقليص الدعم الموجه للطاقة وتحسين نسبة الاكتفاء الطاقى
- استعادة مكانة تونس في تصدير الفسفاط والعمل على اقتحام أسواق جديدة

الإجراءات

- بعث وزارة الطاقة من جديد وإعادة هيكلة الشركات الوطنية الكبرى ذات العلاقة لتطوير آدائها وفق أحدث الأساليب في هذا المجال
- مراجعة جذرية لمجلة المحروقات واطفاء مزيد من المرونة والنجاعة حتى تستجيب للمستجدات وخاصة في مجال الاستكشاف بما في ذلك الغاز الصخري
- إنشاء لجنة للتدقيق في استغلال الثروات الطبيعية، تتشكل من مراقبين بالهيئات الرقابية، يساندهم بعض نواب البرلمان وممثلين عن المجتمع المدني،
- استكمال الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتحاق تونس بالمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية
- بعث هيئة رقابية للتدقيق الطاقى وتكريس الشفافية في قطاع الطاقة والمناجم ومحاربة الفساد وترشيد الاستهلاك واطفاء كتاب أبيض يضبط بدقة مشمولات كل المتدخلين ومعايير الجودة في القطاع وأساليب متابعتها
- إطلاق برنامج تأهيل خاص بالشركة التونسية للأنشطة البترولية لتعزيز قدرتها على استلام الحقول المنتهية مدة استغلالها وتجديد واطفاء عقود جديدة
- اعتبار مشروع نؤارة مشروع مصلحة وطنية والتدخل لفضّ المشاكل العالقة في اتجاه لا يعطل تقدّم الأشغال

- تحيين برنامج تطوير الطاقات المتجددة في تونس "أفق 2030" ورفاقه بخطة مفصلة تأخذ في الاعتبار تطوير المنظومة القانونية والكفاءات البشرية وتوفير البنية الأساسية المتلائمة مع الشبكة الكهربائية والنسيج الصناعي القادر على استيعاب هذا النشاط
- دعم الطاقات البديلة الصديقة للبيئة وخاصة منها الطاقة الشمسية والتشجيع على استخدامها في المشاريع السكنية والفلاحية والصناعية والفندقية والدينية والثقافية والمؤسسات العمومية بصفة عامة وكهربية جزء من أسطول النقل العمومي والخاص
- دراسة جدوى احداث محطة جديدة لتكرير النفط وتحويل مصفاة بنزرت الى مركز للخرن والتوزيع
- بعث مؤسسات معالجة النفايات المنزلية وتثمينها في إطار مشروع "صفر نفايات" انطلاقا بمحطتين لصهر النفايات بكل من برج شاكير بتونس العاصمة وطريق قابس بصفاقس قبل تعميمها تدريجيا
- ترشيد فاتورة الطاقة تدريجيا بتوجيه الدعم لمستحقيه مباشرة
- تطوير النقل العمومي والمشارك والنقل الحديدي بأنواعه
- استعادة نسق انتاج الفسفاط والشروع في استغلال المشاريع المعطلة مع مراعاة المعايير الخاصة بحماية البيئة واستعادة الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة
- اعتماد قطاع المناجم كرافعة تنموية في الجهات خاصة بالمناطق الداخلية وبالجنوب لاستغلال مقاطع الجبس والرخام وغيرها من الخامات المتاحة
- بعث خلية صلب وزارة الطاقة والمناجم للإحاطة الاجتماعية ومعالجة أسباب تعطل الإنتاج ومعالجتها ضمن أطر عادلة وشفافة ومنظمة

التنمية الجهوية المندمجة

عند تناول مسألة التنمية الجهوية من الضروري أن تكون المقاربة جهوية الى جانب المقاربة الوطنية الشاملة حتى يعكس هذا البرنامج قدر الإمكان مشاغل كل الجهات وتطلعاتها. ويمكن لمشاريع التنمية المبرمجة والمعطلة بالجهات أن تكون منطلقا لهذا البرنامج الخصوصي والضامن لانخراط كل التونسيين في العمل بكل جدية لتحقيق أهدافه.

الأهداف

- تحسين مؤشر التنمية الجهوية في كل الولايات وخاصة الولايات الداخلية وجنوب البلاد
- تحقيق التوازن الجهوي ببعث أقطاب تنموية مندمجة بالجهات تراعي الأبعاد البيئية والاستدامة
- تمكين الجهات من التصرف في مواردها طبقا لبرامج تنموية ذاتية تراعي خصوصياتها

الاجراءات

- تفعيل دور الهياكل الجهوية والمحلية في التنمية

- اعتماد مؤشر التنمية في الجهات في رصد اعتمادات الدولة ومنح الامتيازات الجبائية للمستثمرين طبقاً لمبدأ التمييز الايجابي
- تحقيق التوازن الجهوي ببعث أقطاب صحية وجامعية ومالية وترفيهية بالمناطق الداخلية
- تنفيذ المشاريع المعطلة واختصار آجال انجاز مشاريع الصفقات العمومية في الجهات
- تعميم المرافق العمومية الأساسية على كل الجهات وكذلك مرافق الترفيه والثقافة والرياضة
- انجاز المشاريع الكبرى في الجهات في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص

المحور الاجتماعي

من أجل مجتمع الحرية والرفاه للجميع

1. الارتقاء بالمنظومة التربوية والتكوينية والبحثية إلى مستوى المعايير الدولية

أضحت المنظومة التربوية في حاجة أكيدة إلى اصلاح جذري لردم الهوة العميقة بين مشروعها المبدئي وواقعها المتردي اليوم الذي عطل دورها كمصعد اجتماعي وأداة لتحقيق التنمية الشاملة. فبدلاً أن يواكب النظام التربوي التحولات العميقة والمتلاحقة التي يشهدها العالم عموماً والمجتمع التونسي بالخصوص، فإنه على العكس من ذلك يشهد بروز العديد من الظواهر المستجدة كتفاقم العنف والغش والتسيب داخل المؤسسات التربوية، وتزايد نسب الفشل المدرسي والانقطاع المبكر وهو ما بات يشكل تهديداً لحاضر البلاد ومستقبلها.

وقد تميّز المناخ التربوي منذ الثورة بالكثير من الارتباك نتيجة تداخل عوامل عديدة في ظل انعدام مقاربة تشاركية في تسيير الشأن التربوي وغياب لآليات الحوار والتشاور لتجاوز الأزمات والصعوبات، فضلاً عن افتقار المنظومة التربوية إلى مرجعية وطنية للتقييم والجودة والتدقيق تستند إلى معايير ومؤشرات علمية تقيس مستوى أدائها وتعّدل مسارها إلى جانب تعثر إرساء اللامركزية في تسيير الشأن التربوي وغياب منظومة معلوماتية مندمجة وفعّالة تساعد على إرساء حوكمة أفضل لقطاع التربية والتعليم في بلادنا.

هذا ولم يعد يخفى على أحد تداعي البنية الأساسية للمؤسسات التربوية واهتراء تجهيزاتها وتقادمها، وما اعتري مواردها البشرية من ضعف في مستوى الأداء بسبب الارتجال في آليات الانتداب وضعف مستوى التأطير والتكوين، ممّا أدى إلى تعميق أزمتها وانعكس سلباً على نتائجها في مستوى الكمّ وجودة مخرجاتها.

التوجهات الاستراتيجية

تستند رؤية التيار الديمقراطي للمسألة التربوية إلى المبادئ التي يكرّسها الدستور التونسي والمواثيق الدولية والتي تؤكد حق الجميع في تربية تضمن التنمية الشاملة لشخصية الإنسان على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص والتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان بما يضمن لأجيال المستقبل الاندماج في المجتمع المحلي والعالمي. كما تتأسس هذه الرؤية على مقاربة منظوميه شاملة ومتّسقة تربط بين منوال تنموي عادل ومستدام وخيارات اجتماعية وثقافية تعلي من شأن الإنسان وحقه في الحرية والكرامة والرقي الاجتماعي. كما تنبني هذه الرؤية على مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة والتقييم المستمر.

الأهداف

- ضمان الحق في تعليم جيّد ومجاني يحقق المساواة والانصاف وتكافؤ الفرص للجميع، يبني المواطن الحرّ، المتجذّر في هويته، المتفتح على القيم الكونية، القادر على التواصل الإيجابي مع محيطه، المتميز بشخصيته المتوازنة المبادرة والمبدعة، القادرة على تحمّل المسؤولية، المتملك لكفايات القرن الحادي والعشرين.
- إرساء "المدرسة الصديقة للطفل" بتحويلها إلى فضاء جاذب قادر على التوفيق بين الزمن المدرسي وزمن تعلّم المعارف .
- ضمان بيئة تعليمية دامجة لذوي الاحتياجات الخصوصية من ناحية والموهوبين من ناحية أخرى

- ضمان الانسجام بين مخرجات المنظومة التربوية والتكوينية والبحثية مع مقتضيات التنمية الشاملة وحاجيات سوق الشغل والأخذ في الاعتبار المهن المحدثة وأنماط العمل الجديدة
- الارتقاء بمستوى المنظومة التربوية والتكوينية والبحثية الى مستوى المعايير الدولية وتنمية ثقافة التقييم والمساءلة والاستشراف والتخطيط
- توجيه البحث العلمي والتجديد التكنولوجي نحو المجالات ذات الجدوى الاقتصادية العالية وتحقيق مشروع المدرسة الرقمية كخيار استراتيجي متأكد.

الإجراءات

- حوكمة جديدة لمنظومة التربية والتكوين من أجل اتساق مكوناتها وجودة مخرجاتها والرفع من مردوديتها تحكمها إدارة إلكترونية عصرية على قاعدة اللامركزية في مجالات التسيير الإداري والمالي والبيداغوجي
- النهوض بالبنية الأساسية للمؤسسة التربوية والجامعية وصيانتها وتجهيزها والارتقاء بمستوى خدماتها بالتعاون مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني
- احداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لوضع السياسات وتحديد الخيارات وأخذ القرارات المتعلقة بالشأن التربوي
- احداث المركز الوطني للتقييم والتجديد والبحث التربوي لضمان تقييم مستمر لأداء المنظومة التربوية وتعديلها
- احداث كلية لعلوم التربية لتكوين المدرسين والقيمين والاداريين المختصين لمختلف المراحل التعليمية
- احداث الديوان الوطني للتربية والتكوين المستمر والتكوين عن بعد لتأهيل الموارد البشرية وتطوير كفاياتها المهنية وتمكينها من الارتقاء في سلم الوظيفة العمومية
- تأهيل الأقطاب التكنولوجية وفق المعايير الدولية في إطار التعاون والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من جهة والمؤسسات الوطنية والدولية من جهة أخرى
- المراجعة الشاملة للمناهج التربوية والجامعية وفق مقاربة منهجية، تكفل للخريجين تملك الكفايات الضرورية للتفاعل الإيجابي مع تحديات العصر ومقتضياته ونسق تحولاته المتسارعة ودمجة للمهارات الحياتية والتربية على المواطنة وحقوق الانسان والتربية الصحية والتربية على الاستدامة والتربية الوالدية
- توظيف البيداغوجيا الرقمية في جميع مسارات التعلّم وربط كل المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنت ذات التدفق العالي لتحسين النجاعة البيداغوجية وجودة المكتسبات
- مراجعة منظومة التقييم والمناظرات والامتحانات الوطنية بما يضمن تقييما سليما ومتواصلا لجودة مخرجات المنظومة التربوية ومردوديتها
- مراجعة شاملة لمرحلة ما قبل الدراسة على المستويين الإداري والبيداغوجي لضمان تنشئة متوازنة لأبنائنا وإقرار اجبارية السنة التحضيرية وتعميمها في الوسطين الريفي والحضري طبقا لمبدأي الانصاف وتكافؤ الفرص بين التونسيين

- احداث برامج خصوصية لاستيعاب المهديين بالفشل المدرسي والمنقطعين والمتسربين لحمايتهم من عالم الانحراف وفتح آفاق جديدة أمامهم تيسر اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
- تفعيل دور مجلس المؤسسة في التدبير التشاركي والديمقراطي للشأن التربوي مع الحرص على تمثيلية فاعلة للأولياء والتلاميذ
- حوكمة جديدة في تأليف الكتب المدرسية والوسائل التعليمية لكافة المراحل الدراسية بما يضمن جودتها في مستوى الشكل والمضمون
- مراجعة الزمن المدرسي بما يضمن التوازن بين التعلّم وباقي أنشطة الحياة المدرسية الثقافية والرياضية والاجتماعية والترفيهية باعتبارها ركنا أساسيا من أركان المنظومة التربوية وعنصرا حاسما في معالجة مظاهر الانقطاع والتسرب المدرسيين والتصدي لمظاهر العنف والانحراف في الوسط المدرسي
- مراجعة أنظمة التوجيه المدرسي والجامعي بما يتلاءم ومقتضيات المنوال التنموي الجديد وحاجيات سوق الشغل والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في العالم وتطوير منظومة التوجيه والاعلام المدرسي والجامعي ومراجعة دورها في المنظومة التربوية
- دعم برامج التكوين المهني وتعزيز ثقافة المهن والمبادرة في إطار نظام تناوب بين المؤسسات التربوية والمراكز التكوينية والمؤسسات الاقتصادية بما يتيح الإدماج المهني والاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني
- مراجعة خارطة المدرسية والجامعية وفق مؤشر التنمية الجهوية وعلى قاعدة التمييز الإيجابي والأخذ في الاعتبار التوسع العمراني والحاجيات المتأكدة في الجهات
- حوكمة جديدة في تدبير الشأن الجامعي تقوم على معياري الكفاءة والاستقلالية والارتقاء بمرودية الجامعة الى مستوى المعايير الدولية خاصة في قطاعات التكنولوجيات ذات القيمة المضافة العالية
- مضاعفة أجور المدرسين في كل مراحل التعليم العلي بصفة تدريجية، تراعي إمكانيات البلاد، ومنح حوافز جبائية للمستثمرين في البحث العلمي وحوافز مادية للباحثين المجدّدين وتطوير الشراكة وتبادل الخبرات بين مخابر البحث التونسية والمخابر العالمية للحدّ من نزيف هجرة الكفاءات التونسية حيث غادر سنة 2018 حوالي 2300 أستاذ باحث ومثلهم من المهندسين وألف من الأطباء والصيدلة دون الحديث عن الهدر الناجم عن استقرار الطلبة التونسيين المتميزين بالخارج بعد التخرج
- دعم حقيقي لمنظومة البحث العلمي بمضاعفة الميزانية المرصودة وتمكين براءات الاختراع بتمكين الباحثين من نسبة 80% من عائدات الاختراع للتشجيع على البحث والتجديد والمبادرة واحداث هيكل خاص ضمن الجامعات ومراكز البحث العلمي لتسجيل براءات الاختراع وتنمية ثقافة الملكية الصناعية في بلادنا
- اصدار قانون أساسي للتعليم الخاص المدرسي والجامعي بدلا عن كراس الشروط الحالي يحترم المعايير العلمية والبيداغوجية في الانتداب والتكوين ويخضع للتفقد الإداري والمالي والبيداغوجي لضمان جودة مخرجاته وقيمة شهاداته
- تمكين كل الطلبة غير المقيمين بمناطقهم بمنحة سكن تضبط شروط اسنادها طبقا للحالة الاجتماعية للمعنيين تكريسا لمبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص بين كل التونسيين.

2. إرساء منظومة للتغطية الصحية والاجتماعية تشمل كل التونسيين

تشهد منظومة التغطية الصحية والاجتماعية التي أقامتها دولة الاستقلال تراجعاً مخيفاً ومتسارعاً منذ أكثر من عقدين من الزمن وهو ما يضعها اليوم على حافة الانهيار. ورغم تعميم التغطية الصحية شبه المجانية وبرامج الصحة والوقاية الموجهة للأم والطفل والتغطية الاجتماعية للعمّال والموظفين، فإنّ مظاهر التفاوت بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية تبقى صارخة تعكسها خارطة الصحة والمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية واللامساواة في الولوج الى الخدمات الصحية.

هذه الأوضاع الكارثية تحتم برنامج انقاذ عاجل يكون تمهيدا لإرساء منظومة للتغطية الصحية والاجتماعية الشاملة تجسّما لحق التونسيين الدستوري في الصحة والعلاج والتغطية الاجتماعية. وأمام تفاقم عجز الصناديق الاجتماعية ومنظومة التأمين على المرض وعجز الحكومات المتعاقبة بعد الثورة عن انقاذها في غياب الحوكمة في تسييرها والرؤية الاستراتيجية لإصلاحها وضمان ديمومتها كمكسب يعبر عن تضامن التونسيين جيلا بعد جيل، أصبحت المراجعة الجذرية لهذه المنظومة ضرورة حتمية في اتجاه تغطية صحية واجتماعية حقيقية ولائقة لكل التونسيين.

الأهداف

- تكريس حق التونسيين الدستوري في الصحة والعلاج والتغطية الاجتماعية
- إرساء منظومة تغطية صحية عادلة وشاملة تستجيب للمعايير الدولية
- الارتقاء بتونس الى مستوى قطب صحي عالمي يشكل دعامة للتنمية والتشغيل

الإجراءات

- إطلاق برنامج انقاذ عاجل للمنظومة الصحية تمهيدا لإرساء منظومة للتغطية الصحية والاجتماعية الشاملة
- الالتزام بالعمل على إصدار المجلة الطبية التي تقنّن كل ما يتصل بالمهنة والخدمات والحقوق في المجال الصحي وذلك بالتنسيق مع المهنيين وجميع المتدخلين في هذا المجال
- مراجعة خارطة الصحية على أساس العدالة بين الجهات في توزيع المؤسسات الاستشفائية وكليات الطب والموارد البشرية ومسدي الخدمات الصحية في إطار التكامل بين القطاعين العام والخاص
- تأهيل المؤسسات الاستشفائية العمومية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتحكم في كلفة العلاج
- الارتقاء بالمستشفيات العمومية الجهوية بالمناطق الداخلية الى مستوى مراكز استشفائية جامعية ومراكز للتخصص العالي
- إحداث أقسام جهوية للتدخل الطبي الاستعجالي والاستجابة لحاجاتها من طب الاختصاص ودعم أسطول النقل الطبي لتغطية كل جهات البلاد
- إرساء قواعد الحوكمة في إدارة المستشفيات ومنظومة الرقابة على الأدوية والمعدات الطبية
- مقارنة جديدة لقطاع الصحة باعتباره دعامة للتنمية بوضع الآليات المحفزة للاستثمار في المجال الصحي والبحث العلمي الطبي وصناعة الأدوية والمعدات الطبية وشبه الطبية وتجارتها والتقليص من كلفة الإنتاج والخدمات

- مراجعة جذرية للحوافز المادية للإطار الطبي وزيادة المعبرة في مستوى تأجيده مع تحسين ظروف العمل ودعم المستشفيات بالتجهيزات الطبية والاطارات شبه الطبية
- فتح باب التعاقد لأطباء القطاع الخاص للتدريس بكليات الطب والتناظر للقبول في رتبة أستاذ مساعد وأستاذ مبرز وأستاذ محاضر لأطباء الاختصاص وفق حاجيات القطاع
- تعيين ملحقين صحيين بمقر سفاراتنا بإفريقيا و ببعض الدول العربية للترويج للكفاءة التونسية في المجال الصحي ومزيد فتح الأسواق الأفريقية لتصدير الخدمات الصحية وتنظيمه
- إحداث أقسام لطب الشيخوخة في المستشفيات الجامعية والعمل على تعميمها في كل المستشفيات الجهوية بعد إحداث اختصاص في طب الشيخوخة بكليات الطب التونسية
- التسريع بتمكين كل المواطنين من بطاقة الكترونية تخترن ملفاتهم الطبية
- استخلاص الصناديق الاجتماعية لمستحقاتها وتحسين نسبة مساهمات منظورها والترافع في سن التقاعد والتخلي عن الأنظمة الخاصة للتقاعد هي حلول ظرفية لن تمكن من حلّ عجزها الهيكلي، فلا بد من البحث عن موارد جديدة لتمويلها حتى تستعيد عافيتها وتوازنها المالية، نقترح أن تكون ضريبة القيمة المضافة الجبائية وضريبة على أرباح البنوك التي استفادت من المتقاعدين طيلة عقود كحرفاء
- إطلاق استشارة وطنية لاصلاح الصناديق الاجتماعية، تمتدّ على سنة كاملة، للخروج بصيغة توافقية تلزم جميع الأطراف و تتعلق بقيادة الإصلاحات وتعزيز الحوكمة الرشيدة عبر مقارنة استباقية للتصرف في المخاطر الهيكلية والمالية والمؤسسية وبعيدا عن الإرتجالية .
- تحسين مستوى الخدمات والتكفل صحيا واجتماعيا بالعائلات المعوزة في إطار خطة وطنية للتقليل تدريجيا من نسبة الفقر في بلادنا.
- إطلاق خطة وطنية عاجلة تساهم فيها كل هياكل الدولة ذات الصلة والمجتمع المدني تتضمن مقارنة جديدة لبرامج الإحاطة الاجتماعية تعالج أسباب الفقر الذي أصبح يشمل أكثر من 15% من التونسيين من بينهم 3% يعيشون تحت خط الفقر، على أن تتكفل الخطة بالعائلات المعوزة وذوي الاحتياجات الخصوصية والطفولة المهذّدة والمسنين وفاقدي السند من خلال معالجة تتجاوز الجوانب الاجتماعية الى التمكين الاقتصادي والثقافي وفق برامج تراعي خصوصية هذه الفئات وحاجياتها وتوفر لها أسباب العيش الكريم مع ضمان مجانية الخدمات العمومية.

3. بناء مشروع ثقافي لكسب معركة الوعي وتعزيز التنمية

- قام المشروع الثقافي في دولة الاستقلال على خدمة التوجهات الرسمية للنظام، ولكنه وقرّ بنية تحتية ثقافية من خلال بناء دور الثقافة ودور الشعب ساهمت نسبيا في تخفيف نسبة الأمية التي كانت عالية في تلك الفترة.
- أما خلال الحقبة النوفمبرية، فلطالما استخدمت الثقافة كأداة افساد للذوق العام وطمس لملكات النقد والتفكير والابداع وتزييف للوعي تحت عناوين الفنون الشعبية أو بعض التقليعات الغربية. وبقيت الثقافة الى اليوم عاجزة عن التعبير عن تطلعات المجتمع ما بعد الثورة. فأى ثقافة نريد ولأي مواطن؟

الأهداف

- بناء مشروع ثقافي يساهم في خوض معركة الوعي في بعديها الإنساني والحضاري
- اسهام الثقافة في بناء مواطن تونسي ذو نظرة مبدعة وذائقة فنية راقية
- اعتبار الثقافة مجالاً رحباً للتفاعل بين الخصوصية والكونية في أبهى مظاهرها
- اسهام الثقافة في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والايمان بالتعددية والعيش المشترك
- اسهام الثقافة في جهود التنمية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية
- اسهام المشروع الثقافي في ابراز العمق التاريخي والحضاري للبلاد التونسية وتنوع روافده
- الارتقاء بتونس الى مستوى عاصمة ثقافية عربية وافريقية ومتوسطية وعالمية

الإجراءات

- إرساء حوكمة جديدة للقطاع الثقافي وشراكة فاعلة مع وزارتي التربية والسياحة تقوم على برامج مشتركة لتثمين التراث المادي واللامادي والحرف والصناعات التقليدية وتربية جيل جديد متجذر في هويته متفتح على القيم الكونية
- إقرار اجبارية تخصيص فضاءات ثقافية في المشاريع الكبرى للباعثين العقاريين ومتابعة استغلالها للأغراض التي بعثت من أجلها
- دعم البنية الأساسية للمنشآت الثقافية وتجهيزاتها وتعهدها بالصيانة مع إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة وفق مبدأ التمييز الإيجابي
- الارتقاء بالظواهرات الثقافية والفنية المقامة في تونس الى مستوى العالمية في شتى مجالات الفنون والثقافة
- تصوّر جديد لإدارة المهرجانات الوطنية أو الجهوية أو المحلية وطرق تمويلها ودعمها على أساس الانصاف والكفاءة والاضافة
- إدارة جهوية ومحلية للشأن الثقافي في إطار دعم اللامركزية بمشاركة المجتمع المدني لتمكين الجهات من التعبير عن ذاتها وإبراز خصوصياتها
- مراجعة مقاييس اسناد الدعم لتشجيع المبدعين الحقيقيين في إطار من الشفافية وحسن التصرف في المال العام
- تفعيل النصوص القانونية لحماية الملكية الفكرية وقوانين الحماية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المادية للفنانين والمبدعين
- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الثقافي وتطوير الصناعات الثقافية في إطار عقود شراكة مع كبرى الشركات الاقتصادية لدفع عجلة الإنتاج وخلق سوق إقليمية لتبادل الانتاجات الثقافية والفنية والإعلامية
- إطلاق مشروع رقمنة التراث الثقافي الوطني ووضعه على بوابة الكترونية للتعريف بالمخزون الفكري والثقافي لبلادنا واسهاماتها في الحضارة الإنسانية

- الاستثمار في السياحة الثقافية بوضع المعالم التاريخية والمواقع الأثرية على المسالك السياحية بالتعاون مع المعهد الوطني للتراث والعمل على تسجيل التراث اللامادي بمنظمة اليونسكو وتهيئة الاستراحات الضرورية لتنشيط الجهات الداخلية

4. الشباب والرياضة: الأمل في بناء تونس المبدعة

رغم تعدد الهياكل وتنوع البرامج الموجهة للشباب إلا أنها بقيت إلى اليوم تستند إلى مقارنة قطاعية تفتقر إلى رؤية منظومية مندمجة ومتكاملة تكسبها الفاعلية والنجاعة. ولا أدل على ذلك ما يعانيه الشباب اليوم من تهيش واقصاء في ظل سياسات عاجزة عن الاستجابة لحاجاته وإدراك مشاغله وتطلعاته.

يزداد المشهد قتامة كل يوم بتزايد مظاهر العنف والانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات جزاء تفاقم البطالة والتسرب المدرسي. وأمام انسداد الأفاق وفقدان الأمل في مستقبل أفضل، أصبح جزء من شبابنا اليوم تنتازعه التيارات المتطرفة وتغريه الهجرة غير الشرعية.

كيف السبيل لأن يستعيد شبابنا الحلم بعد أفضل؟

الأهداف

- اعداد الشباب للاندماج في الحياة العامة واستعادة الأمل في المستقبل باعتبارهم موردا أساسيا للتنمية الاقتصادية وعاملا مؤثرا في التغيير الاجتماعي
- تربية الشباب على حقوق الانسان والمواطنة الفاعلة وتدريبهم على روح المبادرة والاسهام في أنشطة المجتمع المدني والمشاركة في وضع السياسات العامة
- اكساب الشباب خصال القيادة والريادة والابتكار والتجديد وفق الأحدث الأساليب التكنولوجية وتحقيق الاندماجهم في روح العصر
- التوفيق بين الرياضة الجماهيرية الموجهة لكل فئات المجتمع ورياضة النخبة الاحترافية للإعلاء من شأن تونس بين الأمم.

الإجراءات

- القطع مع المقاربة القطاعية في وضع السياسات الموجهة للشباب والموزعة بين الهياكل والوزارات المعنية وبناء "الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب" القائمة على مقارنة منظومية تؤهل الشباب للاندماج في الحياة العامة من خلال برامج تربية وتكوين تقودهم إلى سوق الشغل وتمكنهم من استعادة الأمل في المستقبل
- تفعيل دور المرصد الوطني للشباب في الرصد والحوار والاستشراف وتمتين علاقته بالهياكل المعنية من أجل تجسيم البرامج والسياسات، توضع بطريقة تشاركية وعلى قاعدة أهداف تكون مرجعا للتقييم والمتابعة

- وضع شبّاك موحد للشباب بين 15 إلى 25 سنة في كل الجهات يضم جميع البرامج الموجهة للشباب ويوفر لهم الإحاطة والمرافقة والمتابعة عبر برامج ومسارات تكوينية تمكنهم من العبور نحو الاستقلال الذاتي والمهني والاجتماعي
- إطلاق برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" لمن سنهم دون 18 سنة من أجل استعادة أكبر عدد من المتسربين من المدرسة وهي ظاهرة أصبحت تشمل 106000 تلميذ سنويا عشرهم تقريبا سنهم أقل من 12 سنة ممّا يجعل نسبة الارتداد الى الأمية تتزايد بشكل مخيف. توفّر هذه المدارس تعليما استدراكيا مشخّصا يراعي خصوصيات المنقطعين
- دعم ريادة الأعمال الشبابية من خلال مشروع قانونا لتحفيز الاقتصادي لمساعدة الشباب على بعث المشاريع الصغرى دون أن يكون التمويل الذاتي شرطا لبعثها
- حوكمة جديدة للقطاع الرياضي في مستوى التشريع والتسيير والتمويل وأجهزة الرقابة وفق مبادئ الجدوى والنجاعة والشفافية ومن أجل إدراك التمييز والنهوض بالرياضة والرياضيين
- بناء استراتيجية المرصد الوطني للرياضة على التعريف بالأبعاد التنموية للرياضة وما تتيحه من مجالات للاستثمار والتشغيل
- مضاعفة الميزانية المرصودة للرياضات الفردية والنسائية والعناية برياضة الشغل والأطفال والمعوقين وأصحاب الاحتياجات الخصوصية
- إقرار خطة وطنية لتهيئة المنشآت الرياضية وتأهيلها واحداث مراكز تربصات بمواصفات عالمية لاستقطاب الفرق الأجنبية في غضون الخمس سنوات القادم
- إحداث الوكالة الوطنية لرياضة النخبة لبلوغ العالمية في الرياضات الوطنية الواعدة-
- إحداث المركز الوطني لتكوين المدربين والحكام والفنيين-
- تفعيل دور تعاونية الرياضيين وتطوير مهامها لتتجاوز التكفل بالأمراض والحوادث ومساعدة المحتاجين من الرياضيين الى مساعدات اجتماعية أخرى
- تطوير منظومة الرهان الرياضي بالشكل الذي يضمن دعم أوفر لكل الرياضات الفردية والجماعية.

5. الطفولة والأسرة وكبار السن

الطفولة

- تفعيل المجلس الأعلى للطفولة وتطوير دوره.
- إنشاء مجالس جهوية للطفولة تجمع كل الأطراف المتدخلة وتسعى لتجسيم الرؤية المستقبلية للقطاع وتفعيلها.
- سن قانون توجيهي لقطاع الطفولة يضمن تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال وينأى به عن كل التجاذبات السياسية
- سن قانون أساسي لمؤسسات الطفولة للارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة للناشئة.

- بناء مؤسسات للطفولة ضمن كافة المشاريع السكنية المستقبلية وتمويل بعث رياض أطفال عمومية بكل بلدية وبالمناطق الداخلية خصوصا .
- تمكين كل طفل من معرف وحيد عند الولادة يضمن توفر قاعدة بيانات حتى بلوغه سن الثامنة عشر لغايات استشرافية واستباقية وحمائية ووقائية.

الأسرة

- بعث صندوق " الأمان العائلي " يتم تمويله في شكل ضريبة بنسبة 0.5 % على الدخل للأجراء والمشغلين.
- تطوير آليات الاقتصاد الأسري للحدّ من تداعيات الوضعيات الهشة للأسرة وللمرأة بصفة خاصة.
- وضع استراتيجية متكاملة لنشر وتجذير التربية الوالدية.

المرأة

- سنّ قانون تجريم الاستغلال الاقتصادي للمرأة، وتشغيلها دون تغطية اجتماعية
- احداث مصلحة خاصة بعمل المرأة الريفية ضمن وزارة المرأة.
- تطوير آليات التمكين الاقتصادي للمرأة وخاصة منها المرأة الريفية
- مراجعة قوانين إسناد الأراضي الدولية وتعيين مقاييسها لتتماشى مع متطلبات المرأة بالوسط الريفي.
- إعادة تفعيل صندوق النفقة واحداث موارد قارة للصندوق وقابلة للتطوير لضمان استمرارية تمويله وتوسيع مهامه لتشمل مصاريف تقاضي المرأة محدودة الدخل خاصة في قضايا العنف ضد المرأة.

كبار السن

- تحيين وتطوير التشريعات ذات الصلة بكبار السن، واحتياجاتهم في إطار نظرة استشرافية للتحوّل الديمغرافي في بلادنا خلال العشرية القادمة.
- تكفل الدولة بمصاريف إقامة كبار السن المعوزين بدور المسنين وتوسيع مشمولاتها في الرعاية والاحاطة.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

- إنكاء الوعي المجتمعي بقضايا الاشخاص من ذوي الإعاقة وخاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والتصدي للمواقف النمطية والتمييزية تجاههم
- احترام النسبة المخصّصة لهم عند الانتداب بالوظيفة العمومية والعمل على تكوينهم وادماجهم في الحياة المهنية
- اعفاء الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الراغبين في بعث مشاريع صغرى من توفير التمويل الذاتي عند طلب الحصول على قرض بنكي
- الترفيع في المنحة الشهرية المسندة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

- تهيئة محطات النقل البري ودور الخدمات والمؤسسات والإدارات لتسهيل الحركة لذوي الاحتياجات الخاصة

6. الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر

فشلت سياسات الحكومات المتعاقبة وبرامجها في مجال مكافحة الفقر وهو ما يتطلب تغيير آليات العمل لمكافحة الفقر بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة والقيام بإصلاح جوهري لمختلف التدخلات والبرامج الاجتماعية بهدف تطويرها وإرساء إطار موحد لها مع النهوض بالخدمات العمومية والحد من التفاوت الجهوي.

الإجراءات

- تعزيز نفاذ الفئات الهشة ومن بينهم المعوقين والفقراء والمسنين الى الخدمات العمومية
- تدعيم أشكال التدخل الميداني لدى الفئات المستحقة وتحسين نسبة التغطية الاجتماعية
- ضمان الحد الأدنى من الدخل الاجتماعي للمسنين والمعوقين الذين لا تشملهم التغطية الاجتماعية
- ضمان السكن الاجتماعي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والتكفل بالصحة والتعليم المجاني
- مجانية النقل البري لأبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل المزاولين للدراسة
- توجيه الدعم الى مستحقيه استنادا إلى منظومة المعرف الوحيد.
- تطوير دور الجهات في التصرف في البرامج والتدخلات الاجتماعية وفي عملية الاستهداف وتحديد قوائم المنتفعين عبر تدعيم اللامركزية وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين
- إرساء قاعدة بيانات موحدة ومفصلة وسجل مرجعي يشمل الفئات المستهدفة يتم اعتماده من طرف كل المتدخلين في مجال التنمية البشرية مع الحرص على التحيين الدوري لهذه السجلات ووضعها على ذمة كل الجهات والأطراف المتدخلة وهو ما سيساهم بدوره في إضفاء مزيد من النجاعة على عملية الاستهداف الجغرافي والمشخص.
- احداث مؤسسة عمومية مهمتها الأساسية الإدماج والتنمية الاجتماعية تتولى ضبط قائمة المنتفعين بالاستناد إلى قواعد الشفافية والموضوعية والإنصاف مع مراعاة مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والجهات والمناطق ذات الأولوية حسب مؤشرات التنمية الجهوية
- إذكاء الوعي بمعضلة الفقر والتحسيس المستدام بظروف الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.
- دعم اللامركزية وتكريس التمييز الايجابي
- إيلاء الرعاية القصوى للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل وللفئات الهشة لاستنهاض طاقاتها وصون كرامتها وتحسين ظروف عيشها مع إعطاء الأولوية في ذلك إلى المعالجة الاقتصادية لوضعياتها لاسيما بإحداث مواطن الشغل وموارد الرزق لفائدتها مع تكثيف الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من معاقين ومسنين وطفولة مهددة وفاقة للسند مع تكييف البرامج والتدخلات وتطويرها وفقا لوضعيات هاته الفئات.
- إرساء سياسة عمومية جهوية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وتنموية قادرة على معالجة الظاهرة

- توزيع أكثر جدوى للدخل وتصويب التدخلات للفئات المستهدفة دون سواها والارتقاء بجودة الخدمات المسداة للفئات الهشة والمعدومة.
- ضمان النقل والتعليم والتغطية الصحية الشاملة
- مأسسة الهياكل الراحية لذوي الاحتياجات الخصوصية.
- استقطاب الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي للمناطق النائية
- إيلاء أهمية خاصة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية للذين يعيشون الفقر المدقع.
- تمويل التغطية الصحية بزيادة الاستثمارات المحلية في قطاع الصحة
- الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحد من نسب الفقر بالتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 50% في أفق سنة 2024 وخاصة الولايات الداخلية وجنوب البلاد وتحسينه في كل الولايات
- خفض عدد الفقراء فقرا مدقعا الى النصف على المدى المتوسط والقضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر على المدى البعيد.

المحور السياسي والإداري والقضائي من أجل دولة قوية وعادلة

1. المحور السياسي

استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسساته

بعد مرور خمس سنوات عن انتخابات 2014 يجد التونسيون أنفسهم بدون محكمة دستورية، في تجاوز صارخ للأجل الدستورية، بسبب غياب الإرادة السياسية لمنظومة الحكم.

كما أنّ الوضع ليس أفضل بالنسبة لبقية الهيئات الدستورية التي بقيت بصفقتها الوقتية أو أنّها لم تبعث بعد، فضلا عن تعطيل مسار العدالة الانتقالية بكل الوسائل المتاحة في محاولات مكشوفة للتستر عن الفاسدين والافلات من العقاب. كل ذلك في مناخ من المناكفات السياسية والسياسة الحزبية التي شوّهت المشهد السياسي ضربت ثقة التونسيين في السياسة والسياسيين وأدت الى العزوف عن الانتخابات وعزّزت حظوظ الفاسدين والفاشليين في التطلّع الى الحكم.

يتقدم التيار الديمقراطي اليوم لانتخابات 2019 وكلّه ثقة في ذكاء التونسيين وحسن اختيارهم لممثليهم في الخمس سنوات القادمة، وكلّه عزم وإصرار على استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات والهيئات الدستورية، وفاء لروح الشهداء ولتضحيات المناضلين جيلا بعد جيل من أجل تونس الحرة والديمقراطية والكرامة والتقدم.

الأهداف

- استعادة ثقة التونسيين في السياسة والسياسيين والقائمين على الشأن العام وحثّهم على الانخراط في العمل السياسي والنشاط في المجتمع المدني لتعزيز وعيهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية واسهامهم في إدارة الشأن العام
- استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وترسيخ أسس المنظومة الديمقراطية وتنقية المناخ السياسي
- تركيز المحكمة الدستورية في الثلاثي الأول من العهدة الانتخابية واستكمال تركيز بقية الهيئات الدستورية

الإجراءات

- اعلان "ميثاق أخلاقيات العمل السياسي" لإمضائه والالتزام به من كل الفاعلين السياسيين
- مراجعة قانون الأحزاب في اتجاه فرض رقابة مشدّدة على مصادر التمويل واعتبار التمويل الأجنبي للأحزاب داخلا في جريمة الخيانة المنصوص عليها بالمجلة الجزائية، وإقرار الدعم العمومي للأحزاب الممثلة في البرلمان، حسب عدد المقاعد التي تحصل عليها، ومنع التمويل الخاص، من غير المنخرطين فيها.
- فرض منظومة رقابة على تمويل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بمساهمة جميع الأطراف ذات الصلة
- تنقيح قانون الشفافية والإثراء غير المشروع، لجعل مراقبة التصريح بالمكاسب والإثراء غير المشروع من صلاحيات محكمة المحاسبات بالإضافة إلى الهيئة المستقلة للحوكمة ومقاومة الفساد.
- تكريس الحقوق والحريات المضمّنة بالدستور، وملاءمة كل التشريع للدستور.

ديبلوماسية اقتصادية وثقافية في خدمة التونسيين في الداخل والخارج

تقع تونس في قلب البحر الأبيض المتوسط وهي البلاد الوحيدة التي دخلت نادي الدول الديمقراطية في ضفته الجنوبية. بالرغم من هذه الميزة، لم تتجج الديبلوماسية التونسية في استثمارها اقتصاديا وثقافيا لخدمة مصالح تونس واشعاعها في العالم. كما عجزت عن لعب دور ايجابي في القضايا العربية والإقليمية ودخلت أحيانا لعبة المحاور دون أن تكون صاحبة مصلحة مباشرة في ذلك.

من جهة أخرى، لم تقدر على توظيف الطاقات الكبيرة لمواطنينا بالخارج الذين تحوهم رغبة حقيقية في خدمة تونس، حالت دونها الأساليب العقيمة والإدارة المكبلة والمعرقلة وديبلوماسية الترضيات والولاءات.

يطرح التيار الديمقراطي مراجعة شاملة للديبلوماسية التونسية في مستوى الأهداف والأداء والتسيير ومقاربة جديدة لدور التونسيين بالخارج.

الأهداف

- العمل على تحقيق وحدة المغرب العربي من بوابة المصالح الاقتصادية المشتركة ووحدة المصير
- العمل على أن تصبح تونس مركزا للسلام في العالم بدءا بإحلال السلام في المنطقة العربية على قاعدة الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول
- التوجّه نحو افريقيا كامتداد طبيعي للبلاد التونسية وفق مقاربة اقتصادية وثقافية تمكّن من تجذير المصالح التونسية في العمق الإفريقي
- الارتقاء بتونس الى مستوى منصة للتجارة العالمية تقع في قلب المتوسط على مفترق خطوط الملاحة الدولية
- العناية بمواطنينا في الخارج بتوفر أفضل ظروف الإحاطة باعتبارهم جميعا سفراء تونس حول العالم

الإجراءات

● السياسة الخارجية:

- اعتماد مبدأ الكفاءة والتناظر بين أبناء وزارة الخارجية في تعيين السفراء والقناصل وهو المبدأ نفسه في تعيين الملحقين الأميين والاجتماعيين بالبعثات الديبلوماسية وتمكينهم من التكوين الضروري للاضطلاع بمهامهم وإمضاء عقود أهداف لتقييم نشاطهم
- ضمّ إدارة التعاون الدولي وديوان التونسيين بالخارج الى وزارة الخارجية في إطار مقاربة منظومية للديبلوماسية التونسية
- تعيين محاسبين ملحقين من بين موظفي وزارة المالية للقيام بمهام المحاسب في البعثات الديبلوماسية بالخارج طبق القانون.
- المساهمة في حلّ سلمي للنزاع الدائر في ليبيا بعيدا عن سياسة المحاور والعمل على أن لا يعيق الخلاف بين بعض دول الاتحاد التعاون الاقتصادي والثقافي بين كافة بلدان الاتحاد المغاربي.
- المساهمة في وضع الاستراتيجية المغربية لمقاومة الارهاب وتحويل المناطق الحدودية التي يتسلل منها الإرهاب الى مناطق للتبادل الحرّ وإقامة المشاريع المشتركة، وتسريع التنسيق الأمني المخبراتي والعملياتي.

- الوقوف الى جانب وحدة الأراضي الليبية والسورية واليمنية بعيدا عن سياسة المحاور وتدخل الأطراف الأجنبية والبحث عن حلول سلمية تحفظ مصالح الشعوب وتمكنها من حرية تقرير مصيرها.
- دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه وبناء دولته ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب للأراضي العربية.
- الالتزام بالحياد الإيجابي في صراع المحاور.

● الديبلوماسية الاقتصادية والثقافية:

- امضاء عقود أهداف مع الديبلوماسية التونسية المعتمدين بالخارج حول جلب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات التونسيين بالخارج والبرامج والمشاريع المنجزة في تونس والقدرة على الرصد والاستشراف وفتح الأسواق الجديدة.
- إنشاء السوق المغاربية المشتركة لمضاعفة حجم التبادل.
- توطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية وإبرام اتفاقيات جديدة مع البلدان الصاعدة في إفريقيا جنوب الصحراء مثل أثيوبيا وكينيا وروندا وتنزانيا ونيجيريا وغانا والكويت ديفوار والسينغال.
- إحداث خطوط بحرية وخطوط جوية نحو إفريقيا، مع حسن التسويق لها، وتوفير خدمات بنكية و مالية ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء لمساعدة المستثمرين التونسيين على بعث مشاريعهم بإفريقيا وتطويرها، بما يقتضيه ذلك من فتح لفروع لأحد بنوكنا العمومية، وتكثيف التبادل التجاري بين الطرفين والعمل على تيسير توافد الطلبة الأفارقة للتسجيل بالجامعات التونسية، مع حمايتهم من كل أشكال الاعتداءات التي تعرض إليها بعضهم في السنوات السابقة، وتشجيع المجتمع المدني على ربط علاقات بهم.
- تطوير علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات على قاعدة المصالح المتبادلة .
- رفض إمضاء إتفاقية التبادل الحر الشامل و المعمق " الأليكا " بنسختها الحالية دون تدقيق و تقييم لإتفاقية التبادل الحر مع نفس الشريك لسنة 1995 و مراجعة أسس قاعدة التفاوض .
- دعم العلاقات الاقتصادية والثقافية مع بلدان آسيا وأمريكا مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وكذلك الصاعدة منها للارتقاء بتونس الى مستوى منصة إقليمية للتجارة الدولية تقع في مفترق خطوط الملاحة الدولية في قلب المتوسط
- وضع استراتيجية جديدة للتبادل الثقافي مع مختلف بلدان العالم للتعريف بتونس كوجهة سياحية وثقافية واستثمارية، والترويج لها كوجهة لتصوير الأفلام السينمائية تحتوي على كفاءات وعلى تشريع مبسط للإجراءات، وتنظيم المعارض الترويجية والتظاهرات الفنية بصفة دورية لمزيد إشعاع تونس في العالم.

● التونسيون بالخارج:

- إطلاق برنامج استشارة وطنية لمدة سنة تهم كل التونسيين بالخارج حول مشاغلهم في بلد الهجرة والحلول التي يقترحونها والصيغ التي يرونها لمساعدة تونس والاستثمار فيها والمساهمة في تنميتها الاقتصادية.
- تحسين الخدمات القنصلية المسداة للتونسيين بالخارج باعتماد التقنيات الحديثة والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وتبني قضاياهم وتسوية والعمل على تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين ووضع برنامج خاص للتصدي للهجرة غير الشرعية بالتعاون مع البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.
- دعم وتأسيس مدارس ومعاهد تونسية لتدريس اللغة والثقافة العربية الإسلامية لأبناء مواطنينا بالخارج في مناطق التجمعات الكبرى للتونسيين بالخارج وتنظيم العروض الفنية والثقافية لتجذيرهم في هويتهم وتأسيس انتمائهم للوطن ناهيك أن عددهم يفوق اليوم مع عائلاتهم 1,2 مهاجرا.

- إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية على عمل الوكالة التونسية للتعاون الفني في توفير فرص عمل للكفاءات التونسية في الخارج واعتماد مقاييس الجدارة في اسنادها.
- وضع حدّ للتجاوزات والمضايقات التي يتعرض لها التونسيون بالخارج عند عودتهم الى أرض الوطن في الموانئ والمطارات والمعابر البرية، باستخدام كاميرات المراقبة، وتكثيف رقابة التفقيديات، وتطبيق الإجراءات بصرامة ضد المخالفين.

2. اصلاح منظومة القضاء ودعم استقلالته

ما تزال السلطة القضائية تعمل في جزء منها تحت وطأة تعليمات السلطة التنفيذية رغم كل المعارك التي تمّ خوضها لتكريس استقلالية القضاء. يحتاج هذا القطاع الى إصلاحات جذرية لإقامة الدولة العادلة وسن قانون أساسي جديد للقضاء، يتلاءم مع الدستور، وتسريع عرض مشروع مجلة الإجراءات الجزائية الجديدة على أنظار البرلمان..

الأهداف

- دعم استقلالية القضاء والقطع نهائيا مع قضاء التعليمات
- تأهيل المؤسسة السجنية لإعداد السجين للاندماج في الحياة العامّة
- مراجعة وتطوير المجلة الجزائية

الإجراءات

- ضمان عدم التدخل في أعمال القضاء وأحكامه وحماية القضاة المتعهدين بقضايا خطيرة وقضايا إرهابية
- وضع إدارة الشرطة العدلية تحت السلطة المباشرة للوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس، مع بقاء اختصاصها الترابي وطنيا، وعلى أن يبقى التصرف في الموارد البشرية من خصائص الوزير المكلف بالأمن.
- ضمان تنفيذ الأحكام القضائية ضدّ الدولة أو ضدّ المواطنين في القضايا الجزائية والمدنية.
- تبسيط إجراءات التقاضي المدني باعتماد التبادل الإلكتروني دون المرور بجلسات المحاكم ومتابعة المحامين للقضايا عن بعد.
- وضع ضمانات لخضوع الضابطة العدلية للنيابة العمومية
- تكليف رؤساء المراكز الأمنية بتحرير تقرير شهري في تنفيذ الأحكام القضائية المدنية، التي يطلب عدول التنفيذ تنفيذها بالقوة العامة، مع تبيان صعوبات التنفيذ إن وجدت.
- مراجعة المجلة الجزائية لمواكبة المستجدات في علوم الإجرام وتوسيع قائمة الجرائم التي يحكم فيها بالعمل للصالح العام ومنها استهلاك المخدرات الخفيفة لأول مرّة
- صيانة المؤسسات السجنية وتطويرها كمراكز للإصلاح والتأهيل.
- جعل السراح الشرطي بيد قاضي تنفيذ العقوبة مع لجنة استشارية تدرس ملف السجين ودراسة تمش مماثل بالنسبة للعفو الرئاسي، بجعله يتم باقتراح من لجنة تتم داخل كل مؤسسة سجنية يرأسها قاضي تنفيذ العقوبة، وتضم مدير السجن والمختص النفسي والمختص الاجتماعي بالسجن.
- ادراج علم النفس وعلم الاجتماع ضمن اختصاصات تكوين إطارات وأعوان السجون الى جانب العلوم الأمنية.

اصلاح وتطوير المنظومات الأمنية والديوانية والعسكرية

اصلاح وتطوير المنظومة الأمنية

- دمج وزارة العدل والشق الأمني من وزارة الداخلية في وزارة واحدة، هي وزارة العدل والأمن، وضم الإدارة العامة للشؤون الجهوية، والولاية والمعتمدين إلى رئاسة الحكومة.
- إحداث وكالة للاستخبارات تابعة رئاسة الجمهورية لتعزيز الأمن القومي، والإبقاء على دور الإدارات المختصة في الاستخبارات والتابعة للشركة والحرس الوطنيين.
- إنشاء إدارة عامة لمكافحة الإرهاب، تتكون من إطارات وأعوان الشرطة والحرس الوطني التابعين حالياً للإدارات المختصة في مكافحة الإرهاب، أي الإدارات الاستعلامية والعدلية والعملية، وجعلها تحت السلطة المباشرة للوزير المكلف بالأمن أو لكاتب الدولة المكلف بالأمن.
- تسريع إنشاء أكاديمية الأمن الوطني لتخريج ضباط الأمن مع فتح باب الانتداب لخريجي الجامعات في بقية الاختصاصات وتنظيم الدورات التدريبية بصفة منتظمة لتطوير أداء المنظومة الأمنية.
- وضع عدد من طائرات هليكوبتر على ذمة الوحدة المختصة للحرس الوطني، وفوج مكافحة الإرهاب.
- التوقيت في السيارات المحجوزة من طرف الديوانة بعد انقضاء الأجل لفائدة قوات الأمن والديوانة
- تحديث الوسائل التقنية للشرطة العلمية والفنية، وتوفير كل المعدات، وتوفير الموارد البشرية لها وحسن تكوينها، بما يسهل كشف الجرائم، ويسهل عملية الانتقال إلى ضابطة عدلية لا تلجأ إلى الوسائل غير القانونية، وتنجح في مساعدة القضاء على إثبات الجرائم، بشكل يقيني.
- توفير الوسائل والمعدات المناسبة لمكافحة الشغب وتقليص الأضرار من الجانبين.
- تمكين عائلات قوات الأمن من الضمانات والتعويضات المنصفة في حالة الوفاة وتثقيف الأبناء والإخوة في حالة الانتداب في أسلاك الأمن الداخلي والجيش والديوانة، وتخصيص مكلف بمهمة بديوان الوزير، يهتم بملف الشهداء والجرحى والمشاكل الاجتماعية للأمنيين وبالعلاقة مع النقابات الأمنية.
- الإقرار بحق النقابات الأمنية في الدفاع عن منظورها دون الإخلال بواجب الطاعة والانضباط، والحفاظ على دورية لقاءاتها الدورية بالوزير ومنع أي قبول منها لتبرعات من خواص.
- إنشاء سلك خاص بالشرطة البلدية تكون لكل أعوانه بمقتضى قانون، صلاحيات الضابطة العدلية في جرائم الأسعار والبيئة والجرائم العمرانية والصحية والبيئية، ومن مهامه تنفيذ القرارات البلدية. ويكون تابعا للإدارة العامة للأمن الوطني، ولرؤساء البلديات صلاحية الإحالة على مجلس الشرف، وإسناد الأعداد الصناعية.
- مضاعفة أجور الأمنيين (والقضاء والديوانة والجيش وأجهزة الرقابة)، وتوفير موارد ذلك من محصول تطور عملهم في مقاومة الفساد والتفريب وتحرير المخالفات، وفي نفس الوقت تطوير عمل التقديرات في معاينة كل التجاوزات، فسادا كانت أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

اصلاح وتطوير المنظومة الديوانية

- تطوير تفقدية الديوانة بتوفير المعدات والامكانيات البشرية وحسن اختيار إطاراتها وأعوانها
- تغطية كل الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية بكاميرات مراقبة، وتشكيل فرق مختلطة تتكون من ديوانيين وشرطة وحرس وطنيين ومتفقدين ومراقبين من غير القوات الحاملة للسلاح.
- العمل بتسوية الملفات الديوانية وخلاص المعاليم إلكترونيا.
- سحب قانون حوادث الشغل الخاص بقوات الأمن الداخلي، بعد تطويره على أعوان الديوانة.
- ضبط آجال لا تتجاوز 10 أيام بعنوان صرف منح محاضر الحجز.

اصلاح وتطوير المنظومة العسكرية

شهدت بلادنا منذ الثورة تنامي ظاهرة الارهاب التي أضرت باقتصاد البلاد وهدّدت أمنها واستقرارها وجعلت مسألة الأمن القومي تكتسي أهمية بالغة خاصة مع التحولات التي شهدتها المنطقة وعدم استقرار الوضع في ليبيا وتزايد أنشطة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير الشرعية.

تغيرت الأولويات في بلادنا وتحوّلت ميزانية وزارة الداخلية من 1400 مليار دينار سنة 2011 الى 3090 مليار دينار تقريبا سنة 2019 بزيادة تفوق 220% وميزانية وزارة الدفاع من 828 الى 2930 مليار دينار في نفس الفترة أي بزيادة قدرها 353% وهو ما يعني استئثار ميزانيتي الأمن والدفاع على نسبة 15% من مجموع ميزانية الدولة. لا شك أنّ ذلك سيؤثر في العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة ويستدعي مراجعة الأولويات وضبط الخيارات والأهداف.

الأهداف

- الدفاع عن أمن البلاد وصونها من كل التهديدات الداخلية والخارجية والمحافظة على استقرارها ومناعتها
- خدمة الدولة المدنية الديمقراطية والدفاع عن النظام الجمهوري
- تطوير الاستراتيجية الوطنية للتصنيع العسكري
- تطوير أداء المؤسسة العسكرية وتعزيز قدراتها البشرية واللوجستية في مواجهة كل أنواع التهديدات

الإجراءات

- بعث مركز للدراسات الاستراتيجية صلب وزارة الدفاع لضبط سياسات الدفاع والمساهمة في وضع الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب
- مراجعة مسارات التكوين في الاكاديميات والمدارس العسكرية ومعهد الدفاع الوطني مواكبة للمستجدات وتطوير برامج التدريب وتكثيف الدورات التدريبية المختصة في مكافحة الارهاب
- تدريب أجيال جديدة للعمل بالاستخبارات العسكرية بالتعاون مع دول تربطها بتونس اتفاقيات تعاون عسكري وتكثيف التنسيق مع دول الجوار في هذا المجال
- تكثيف التعاون العسكري مع دول مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية للتخفيف من فاتورة الانفاق العسكري في السنوات القادمة
- احداث مراكز للبحث وتطوير الأسلحة والمنظومات الدفاعية بالتعاون مع مدارس الهندسة المدنية
- استغلال تجهيزات الشركة التونسية للأنشطة البحرية بمنزل بورقيبة لصناعة زوارق خفر السواحل
- تعميم المراقبة الالكترونية في كامل أنحاء البلاد وتركيز أجهزة الإنذار المبكر على طول الحدود البرية والسواحل البحرية وتكثيف طيران الاستطلاع واستخدام الطائرات دون طيار وتركيز جهاز الدفاع "السيبرني"
- تجهيز فيلق للهندسة العسكرية بمعدات متطورة في كل منطقة عسكرية لكشف المتفجرات وابطال مفعولها وتجهيز كل الوحدات العسكرية بحاملات جند سريعة ومؤمنة ضد الرصاص والمتفجرات

- إنشاء خط للصيانة الثقيلة للطائرات وخاصة طائرات النقل
- مراجعة القانون الأساسي للعسكريين وتحسين ظروف عيشهم وبصفة خاصة عائلات الشهداء بتوفير مساكن بأسعار تفضيلية والإبقاء على جراياتهم وحفظ كرامتهم
- تفعيل القانون المتعلق بتسوية الوضعية إزاء الخدمة الوطنية عند الانتداب بالوظيفة العمومية
- مراجعة قانون المحكمة العسكرية للتخصيص على أنها تختص بالجرائم العسكرية دون سواها وإقرار الضمانات الكافية لإستقلالية القضاء العسكري
- إنشاء ديوان لأحياء مناطق في الصحراء على شاكلة ديوان رجم معتوق

3. المحور الإداري

اصلاح الادارة

تعاني الإدارة التونسية أساسا أزمة قيم وقيادة وتنامي ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية والولاء لأحزاب، كما تعاني من بيروقراطية مكبلة ومعرّقة. ورغم الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين والزيادة في الأجور والترقيات الاستثنائية، التي جعلت نسبة اللاجير العمومي تبلغ 14,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2018، فإنّ هذا الجهاز لم تتحسن فاعليته وإنتاجيته ولا يحظى برضاء التونسيين..

الأهداف

- إدارة أكثر كفاءة قادرة على تعبئة كفاءات حاملة لقيم العمل
- إدارة الكترونية تكرس الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة

الإجراءات

- انشاء وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية لدي رئاسة الحكومة تتكفل بإعداد برامج الإصلاح الإداري ومتابعة تنفيذها وتكون لها صلاحية الرقابة الإدارية والمالية والتعهد التفائي بالبحث في الإدارات والمنشآت العمومية، والرقابة على حضور الموظفين، والمتمتعين بالعطل المرضية، وتقيد الأعوان العموميين بالقوانين والتراتيب، والرقابة على السيارات الإدارية في الطريق العام بمشاركة قوات الأمن وأملاك الدولة.
- التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف وهو تصرف مبني على النتائج عوضا عن التصرف حسب الإمكانيات
- إعادة النظر في مقاييس إسناد الأعداد الصناعية وأعداد منح الإنتاج، وتحميل رؤساء المصالح، مسؤولية عن كل تقييماتهم لمنظورهم، وربط الترقيّة بالتكوين الإشهادي والتناظر بالملفات في بعض الخطط، لا سيما في المنشآت العمومية، وتعميم منظومة التكوين المستمر وثقافة التكوين مدى الحياة
- إعادة توزيع الأعوان العموميين وفق الحاجيات دون أن يؤدي ذلك الى تغيير غير مرغوب فيه في مقر الإقامة، والقطع مع ظاهرة الانتماء للإدارة دون عمل منجز وزرع ثقافة الانتماء الى المؤسسة.
- إنشاء دور خدمات إدارية، في المناطق الداخلية أساسا، حسب حاجيات كل معتمدية معنية بهذا الإجراء.
- إرساء الإدارة الرقمية المفتوحة والمبسطة من أجل خدمات سريعة وعالية الجودة

- تعميم إدارة عقود الأهداف في المؤسسات العمومية وتكريس ثقافة التقييم والمساءلة
- تشبيك الإدارات والمؤسسات العمومية
- متابعة مشروع تبسيط الإجراءات الذي انطلق منذ 2012 وتقليص آجال ابرام عقود الصفقات العمومية وتفعيل الرقابة اللاحقة
- الإدارة الالكترونية، مضاعفة عدد الخدمات المتاحة على الأنترنت والتي لا تتجاوز اليوم 200 خدمة وتكثيف الخلاص على الخط مع توفير الحماية الكاملة بما في ذلك الإجراءات الديوانية ومعالم دخول الأجانب أو مغادرتهم ودفع الأديات لكافة المتحصلين على معرف جبائي دون استثناء.
- اعتماد التصرف الإلكتروني في الوثائق بكل الوزارات واعتماد التراسل الإلكتروني بين الإدارة والمواطن والإمضاء الإلكتروني بين مختلف المصالح الإدارية
- تشبيك المنظومات المعلوماتية الوطنية كأداة لتسهيل الخدمات للمواطن والنفوذ الى المعلومة ووسيلة لمحاربة الفساد والتهرب الجبائي.
- وضع المركز الوطني للإعلامية تحت اشراف رئاسة الحكومة، بدل وزارة تكنولوجيا الاتصال. ومنع أي تعيينات فيه على اساس الانتماء الحزبي، ومراقبته دوريا مراقبة خارجية أمر للتفتن لاي اخلال او تجاوز او مس بالأمن القومي.
- إجراء اصلاح جبائي يبسط الإجراءات ويكرّس العدالة الجبائية ويحسن التحصيل الجبائي، والترفيح في عدد المراقبين.
- إطلاق منصة رقمية موحدة للبلديات تتيح للمواطن متابعة مطالبهم عن بعد ومتابعة المشاريع المحلية
- إنشاء بؤابة خاصة لنشر نفقات الحكومة لبناء مزيد من الثقة بين الحكومة والمواطن
- متابعة التزام تونس بالانضمام الى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة منذ سنة 2014.

مقاومة الفساد

أصبح الفساد قوة مفزعة ومدمرة للاقتصاد والمجتمع. فلقد قدرت بعض الدراسات الخسائر الناجمة عن التهرب والتحيل الجبائين الفساد الإداري بمليارات الدنانير، بالإضافة إلى الديون الجبائية والديوانية غير مستخلصة. منا أن بلادنا لم تتخذ ما يكفي من الإجراءات لمقاومة تبييض الأموال، بما جعل مجموعة العمل المالية الدولية تضعنا ضمن

الدول التي تشكو نقائص هامة في مجال مكافحة تبييض الأموال. وبصفة عامة يكلف الفساد تونس سنويا ما قيمته نقطتين من النمو سنويا.

الإجراءات

- إرساء منظومة متكاملة لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص طبقا للمعايير الدولية والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس
- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد والتهرب الجبائي وتبييض الأموال طبقا للمعايير الدولية
- توفير إطار مؤسستي للعمل الإحصائي ذو جودة عالية والتوجه نحو مزيد الانفتاح وتعصير أدوات الاتصال
- تكريس استقلالية الأجهزة الرقابية ودعمها بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية
- إنشاء هيئة عامة للتفقد تابعة لرئاسة الحكومة، تخضع لها كل التفديات الوزارية، وتتعهد بشكل تلقائي.
- حسن اختيار موظفي التفديات، من حيث الكفاءة والنزاهة، وتحفيزهم بمضاعفة أجورهم، والترفيغ في عددهم، وإنهاء حالة التهميش التي يعانون منها.
- تكريس استقلالية القضاء ودعم القطب القضائي المالي بالموارد البشرية من قضاة تحقيق ومساعدين فنيين، والوسائل اللوجستية خاصة في الجوانب المالية والتقنية.
- جعل دائرة الزجر المالي تختص بالنظر في أخطاء التصرف المنسوبة لأعضاء الحكومة.
- تكريس استقلالية اللجنة التونسية للتحاليل المالية ومراجعة أهدافها وصلاحياتها خاصة فيما يتعلق بالجرائم المالية والاقتصادية
- تفعيل المساءلة ومتابعة الشكاوى وتعزيز آليات فض المنازعات
- تعزيز الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الحكومية مع ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتفديات، وتوليها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، عبر التعهد التلقائي بالتفقد، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري، وإحالة الملفات إلى القضاء دون ترخيص من السلطة السياسية..
- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد،
- إدراج قيم المواطنة والنزاهة وحماية المال العام، في البرامج التربوية، منذ التعليم الابتدائي، وإطلاق حملات تواصل لتوعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه.
- تشجيع العاملين داخل دوائر الدولة على تقديم ما يتوفر لديهم من معلومات متعلقة بعمليات مشبوهة قد تشكل جرائم فساد مالي وإداري واسقاط السر المهني وواجب التحفظ عنهم.
- إعطاء المزيد من الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات وحماية الصحفيين وتوفير دورات تكوينية في صحافة التحري، وتوفير الإدارة لأكثر قدر ممكن من المعلومات للصحافة لتقوم بواجبها، دون تمييز بين الصحفيين، للقيام بدورهم في عمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.
- وضع سياسة قوية وفعالة لتفكيك ثقافة المحاباة والمحسوبية والإفلات من العقاب والممارسات التي تشجعها.
- تحسين الأداء وإضفاء المزيد من النجاعة على أعمال الرقابة والمتابعة، واعتماد مقاربة جديدة في الرقابة وهي "متابعة القرب" التي تمكننا من تحقيق عدة أهداف: إرساء التشاركية من خلال إسناد عملية المتابعة إلى فريق عمل مشترك بين الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والفريق الرقابي، ثم أحالة النتائج والملاحظات

إلى الجهة المراقبة، لتقدم ملاحظاتها، ومتابعة تنفيذ التوصيات تحت رقابة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، وتحميل المديرين العاميين مسؤولية أي إخلال بواجب التعاون وبضرورة تنفيذ التوصيات..

محور التنمية الجهوية تونس تبنيها الجهات

لم تنجح مناويل التنمية في تونس منذ الاستقلال في تحقيق تنمية جهوية عادلة ومتوازنة. فلئن بقيت المناطق الداخلية تعاني التهميش والحرمان، فإنّ المناطق الساحلية لم ترق بدورها الى مستوى مناطق حضرية قادرة على الاستقطاب ومنافسة المدن والحوضر العالمية. فلم يفرز هذا النموذج سوى مزيدا من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومزيدا من الفقر والبطالة وتردي ظروف العيش.

يهدف المنوال التنموي الجديد الى تحقيق توازن تنموي عبر كامل التراب الوطني وتدعيم اللامركزية في التخطيط والإدارة والتمويل وفقا لخصوصيات كلّ جهة على قاعدة الحوكمة الرشيدة في كل المستويات للقطع مع المركزية المفرطة التي أثبتت قصورها طيلة عقود من الزمن.

فقد كشفت الإحصائيات المختلفة اختلالا رهيبا بين الجهات المحظوظة التي تتمركز على الساحل الشرقي للبلاد وباقي الجهات الغربية والجنوبية، وتشير تلك الإحصائيات إلى حجم الكارثة التي تعاني منها الجهات المهمشة حيث بلغ معدّل البطالة في المناطق الغربية للبلاد 30%، بينما لا تتجاوز هذه النسبة على المستوى الوطني سوى 15% كما أنّ بطالة أصحاب الشهادت العليا هي ضعف المعدل الوطني وهو ما يفسّر نسبة الفقر في تلك الجهات التي تتجاوز 38% بينما لا تزيد عن 15% على المستوى الوطني.

رؤية جديدة للتنمية الجهوية العادلة

تقوم هذه الرؤية على تحقيق مجموعة من الأهداف والمؤشرات واتخاذ جملة من الإجراءات.

الأهداف

- تحسين مؤشر التنمية الجهوية في كل الولايات وخاصة الداخلية وجنوب البلاد بنسبة 50% في سنة 2025
- بعث تنمية حقيقية في الجهات بدعم الحركية الاقتصادية والتشغيل وتحسن نوعية الحياة وتحافظ على المحيط.
- تحقيق التوازن الجهوي ببعث أقطاب تنموية مندمجة بالجهات تراعي الأبعاد البيئية والاستدامة
- تمكين الجهات من التصرف في مواردها طبقا لبرامج تنموية ذاتية تراعي خصوصياتها
- تحسين مؤشر مناخ الأعمال المحلي
- استكمال الإطار السياسي والقانوني لإرساء الحكم المحلي

المؤشرات

يعتمد المنوال التنموي المندمج ثلاث مؤشرات تأخذ في الاعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي والبنية الأساسية:

- البعد الاجتماعي الذي يأخذ في الاعتبار نسبة بطالة السكان النشطين ونسبة بطالة ذوي المستويات الجامعية وظروف عيش السكان
- البعد الاقتصادي الذي تتم مقارنته باعتماد درجة تركّز المؤسسات الاقتصادية في مختلف المجالات في الجهات المعنية ونسبة استمرار نشاطها بالجهة
- البنية الأساسية التي تقدّر بنسبة الرّبط بقنوات التطهير في الوسط الحضري والماء الصالح للشرب ومساحة المناطق الصناعية المهيأة لكلّ ألف ساكن وعدد الأسرّة لكل ألف ساكن بالمستشفيات العمومية

كما يعتمد هذا المنوال مؤشر مناخ الأعمال المحلي الذي يقيس قدرة كل ولاية في فترة معينة على جذب المستثمرين لتركيز أنشطتهم الاقتصادية المختلفة ويشمل مقاييس إرساء الحوكمة والبنية التحتية ومقومات العمران والصحة والتعليم والكفاءات واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاندماج المالي وسوق الشغل وديناميكية الأعمال والابتكار. وقد كشف التقرير الرابع حول «جاذبية الجهات للاستثمار» الذي أعدّه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، أنّ معدل مؤشر مناخ الأعمال في تونس خلال سنة 2018 لم يتجاوز 3,2 من 10.

يبقى تحسين هذا المؤشر رهين إصلاحات عميقة على المستوى الوطني من جهة ومعالجة مشاكل الحوكمة في الجهات من جهة أخرى.

الإجراءات

- إرساء نظام إحصائي جهوي يغطي كامل القطاعات لتوفير المعلومة الإحصائية الدقيقة والمحيّنة للمساعدة على ضبط البرامج والمشاريع التنموية بالجهات
- إنشاء دليل الاستثمار لكل ولاية لتحديد أولوياتها قصد تحسين جاذبيتها
- تدعيم تدخلات شركات الاستثمار الجهوية وتفعيل دورها في تمويل الاقتصاد الجهوي
- ربط جميع المناطق ببعضها وبقية العالم وتحسين البنية التحتية لشبكات الاتصالات
- إعطاء دفع قوي لعمل الجمعيات بالجهات وتفعيل دورها في إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على نشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحيط
- بعث أقطاب صحية وجامعية ومالية وترفيهية مدمجة بالمناطق الداخلية
- تنفيذ المشاريع المعطلّة واختصار آجال انجاز مشاريع الصفقات العمومية في الجهات
- تعميم المرافق العمومية الأساسية على كل الجهات وكذلك مرافق الترفيه والثقافة والرياضة
- انجاز المشاريع الكبرى في الجهات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

مرتكزات المنوال التنموي الجديد في الجهات

الحدّ من التفاوت بين الجهات

يتطلب تحقيق هذا الهدف توفير مجموعة من الشروط أهمّها:

- المشاركة الجماعية في مشروع التنمية الجهوي بالاستخدام الأمثل لطاقتات الجهة وقدراتها على صياغة القرارات وتنفيذها وتقييمها
- تحسين ظروف عيش كل المواطنين عبر توفير الخدمات في مجالات التربية والتعليم والتكوين والصحة والتجهيزات الجماعية والمرافق الأساسية من تنوير وتزود بالماء الصالح للشرب والرّبط بشبكات التطهير
- ربط المناطق الداخلية بالمدن الكبرى والموانئ عبر توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة وشبكة السكك الحديدية وتدعيم الخدمات اللوجستية وخدمات النقل والنقل المدرسي
- والرفع من كفاءة الموارد البشرية بالجهات بالتكوين أو استقطاب كفاءات من الجهات الأخرى
- تعبئة التمويل اللازم للمشاريع التنموية بالجهات وتسريع تفعيل ودعم اللامركزية
- مراجعة سريعة لكل التدابير التنظيمية والإجراءات القطاعية التي تعرقل مناخ الاعمال
- انجاز مراكز حضرية جهوية في الجهات الداخلية لدعم جاذبيتها وفكّ عزلتها وإيقاف نزيف هجرة سكانها
- بعث 3 أقطاب صناعية ورقمية بالمناطق الغربية للبلاد لاستيعاب أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل ودفع التنمية
- إحداث الطريق السيارة الرابطة بين تونس وقفصة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية وتطوير شبكة الطرقات لربط المناطق الداخلية بالموانئ والمناطق الساحلية لضمان الاندماج بين الجهات.
- تأهيل وتوسيع شبكة السكة الحديدية لربط مواقع الإنتاج بمراكز التوزيع وبالموانئ وتسهيل نقل البضائع والمسافرين
- ربط الجهات بشبكة الأنترنت ذات السعة العالية بما يضمن تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية بين الجهات.

التقليص من رقعة الفقر

يعلن التيار الديمقراطي عن حالة طوارئ اجتماعية واقتصادية لمكافحة آفة الفقر من خلال:

- التحسيس المستمر بمعضلة الفقر وبظروف التونسيين الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.
- إيلاء العناية القصوى بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات الهشة من معاقين ومسنّين وطفولة مهدّدة وفاقدي السند وذوي الاحتياجات الخصوصية من خلال معالجة اجتماعية فورية لتحسين ظروف عيشهم،

ولكن بالخصوص عن طريق معالجة اقتصادية من خلال تمكينهم من موارد رزق مستدامة والإحاطة وتوفير الخدمات

- الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وكسر دائرة الفقر
- تدعيم العمل الميداني والتدخل المباشر لدى الفئات المستحقة وتحسين نسبة التغطية الاجتماعية وتفعيل آلية الإسعاف الاجتماعي وتعزيز نظام التأمين على المرض والتقليص من نفقات العلاج المباشرة التي تتحملها الأسرة التونسية
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تركز على العمل اللائق وتدعم الحلول المستدامة للفقر مع تفعيل دور المجتمع المدني للمساهمة في مقاومة الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي
- ضمان الحد الأدنى من التغطية الصحية والتعليم المجاني والسكن اللائق ومجانبة النقل لأبناء العائلات المعوزة
- ضمان الحد الأدنى من الدخل الاجتماعي للمسنين والمعوقين الذين لا تشملهم التغطية الاجتماعية
- اعتماد قاعدة بيانات موحدة للفئات المستهدفة ومنظومة المعرف الوحيد لإسناد الدعم لمستحقيه يتمّ تحيينها بصفة دورية
- إحداث «مجلس أعلى للإدماج والتنمية الاجتماعية» يتولى تقييم وتنسيق ومتابعة السياسات الاجتماعية للدولة في مجال الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والحد من الفقر.

استكمال بناء النظام السياسي والقانوني

- التعجيل بإصدار الأوامر الحكومية الواردة في مجلة الجماعات المحلية المفترض صدورها منذ فيفري 2019
- إصدار أمر حكومي بإعادة تفعيل سلك التراتيب البلدية بما يتماشى ومجلة الجماعات المحلية
- تعزيز الرصيد البشري للشرطة البلدية وتحويل رؤساء مراكز الشرطة البلدية تحت الإشراف المباشر لرؤساء البلديات
- التسريع بتنقيح مجلة المحاسبة العمومية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير بما تقتضيه مجلة الجماعات المحلية
- التسريع بالمصادقة على قانون البنائات المتداعية للسقوط
- إصدار قانون ينظم عمليات البنات والزمات
- إحالة نسبة من اعتمادات التنمية المتراكمة في ميزانية الدولة منذ سنة 2010 للجماعات المحلية والتي لا تتجاوز نسبة استهلاكها 35% ولم تتمكن الدولة من استهلاكها.
- إعادة توظيف الإطارات في الإدارات المركزية وذلك بإدماجهم في البلديات التي لا تتجاوز نسبة التأطير بها 10% تفعيل للأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 مؤرخ في 16 أوت 2016 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

- تنظيم انتخابات المجالس الجهوية في الثلاثي الأول من سنة 2021 بما يسمح بتفعيل المجلس الأعلى للجماعات المحلية
- وضع إستراتيجيات وطنية لمعاوضة جهود الجماعات المحلية في مجالات تصريف مياه الأمطار وحماية المدن من الفيضانات وجمع وفرز وتثمين النفايات والتحكم في مسالك التوزيع
- دعم الإدارة الجهوية والمحلية بالموارد البشرية المختصة بما يمكنها من تطوير خدماتها وتوفير الإطار الأمثل لإدارة عملية التنمية انطلاقاً من المستوى المحلي
- تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات وذلك بالعمل على إشراك مختلف الفئات السكانية في ضبط الاختيارات التنموية مما يساعد على انخراط الجميع في تنفيذها
- اعتماد الشبّك الموحد خاصة في المناطق الداخلية الذي يمكن من تسهيل تقديم الخدمات الإدارية في الجهات والقرب من المواطن وتيسير الإجراءات للشركات المتمركزة في هذه المناطق لدفع النمو وخلق فرص العمل

الشباب: وقود المعركة التنموية وغايتها

تونس الذكية بشبابها:

بينما تحتاج فرنسا وحدها حسب بعض التقديرات الى أكثر من 100 ألف خبير في البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإنّ 25 ألف من شباب تونس في هذا المجال يعانون البطالة بسبب محدودية الكفاءة والخبرة وفرص التدريب والتأهيل. يقترح التيار الديمقراطي تنظيم دورات تدريبية إسهادية سريعة لفائدة هؤلاء يسدّد الشاب تكاليفها بواسطة قرض يتمّ تسديده جزئياً عند الحصول على شغل والبقية في شكل عدد من الدورات التدريبية يتعهّد الشاب القيام بها لفائدة مجموعات أخرى من الشبان.

إطلاق "مشروع حياتي":

لفائدة الشباب دون 18 سنة المنقطع عن الدراسة حيث تبين أنّ عدد المنقطعين أصبح يتجاوز 106 ألف منقطع سنويا من بينهم حوالي 7% تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة بما يجعلهم عرضة للأمية. يهدف المشروع الى مرافقة الشباب في مسيرتهم التكوينية والمهنية، وتحقيق إدماجهم الاجتماعي من خلال إلحاقهم بالتكوين المهني وجعلهم يلعبون دوراً نشيطاً في مجتمعهم ووضعهم على طريق الاعتماد على الذات.

شبّك موحد للفئة العمرية (15-25):

لتجميع كل البرامج والخدمات الموجهة للشباب على النطاق الجهوي يركّز على تدابير المساعدة الاجتماعية والمالية.

احداث "مدرسة الفرصة الثانية":

تهدف لاسترجاع أكبر عدد ممكن من المنقطعين عن الدراسة وتوفير تعليم استدراكي ومشخص يراعي خصوصيات المنقطعين ويحفّزهم على العودة إلى مقاعد الدراسة، أو يعدّهم للاندماج في مسارات التكوين المهني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

ريادة الأعمال الشبابية:

طالما اصطدمت الروح الريادية للشباب بعقبة التمويل في طريق انجاز مشاريعهم التجديدية، وفي هذا الإطار يقترح التيار الديمقراطي أن يفرض البنك المركزي على البنوك التونسية نسبة مأوية من القروض التي تمنح للشركات لفائدة الباعثين الشبان وإسنادهم مدة إهمال وحوافز جبائية تسمح بانطلاق المشروع وتطوّره مع توفير آليات المتابعة والتكوين والتقييم للمشاريع المنجزة

إطلاق منظومة المقاولين الذاتيين:

يعمل اليوم أكثر من مليون شخص في القطاع غير الرسمي في الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات أو الحرف أو الصناعات اليدوية وغيرها من المهن الصغرى التي يعمل أصحابها بمفردهم ويمثل هؤلاء 53% من الناتج الداخلي الخام أي حوالي 40 مليار دينار سنويا ونقص في الإيرادات الضريبية بقيمة ملياري دينار سنويا.

يقترح التيار إحداث إطار تشريعي جديد لرواد الأعمال الذاتيين يعملون لحسابهم الخاص ويدفعون 1% من رقم أعمالهم ما لم يتجاوز 75000 دينار سنويا مع توفير التكوين والتدريب، والمؤمل أن يمكّن هذا البرنامج في سنته الأولى من إدماج 15% من العاملين بالقطاع غير المهيكّل

هذه المنظومة الجديدة للمقاول الذاتي الذي يعمل لحسابه الخاص، يمكن ان تكون كبديل حقيقي للقطاع غير الرسمي، من المتوقع إدماج 15 % من الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي نظام ضريبي مبسط ومتحرر ومساهمات تستند إلى الدخل المكتسب ومن خلال إجراءات مرنة.

يتمثل البرنامج في إنشاء إطار تشريعي أكثر شمولاً للعمال غير النظاميين مع توفير خدمات كالتدريب والدعم من جانب التكوين المهني أو الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومنها الانتصاب لحسابه الخاص "يعمل لحسابه الخاص في نشاط في القطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو الخدمات أو الحرف أو الحرف اليدوية ما دام رقم أعمال النشاط لا يتجاوز 75,000 دينار سنوياً. مع التزامات ضريبية التي تعادل دفع 1٪ من رقم أعمالها في الضرائب والمساهمة بحد ضعيف في نظام الضمان الاجتماعي.

الباعثون الشبان للمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

يعاني الشبان من حاملي الشهادات العليا البطالة بينما لا يتم استغلال ما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية. يقترح التيار الديمقراطي تمكين الشبان من مقاسم فلاحية من الأراضي المصادرة وفق عقود أهداف لإحداث مشاريع فلاحية وصناعية وتجارية لتسويق الإنتاج وتحويله وتكيفه وإنشاء مراكز للتجميع ومصانع للتكيف والتعليب. كما يضع على ذمة شباننا قروضا ميسرة لإحداث مؤسسات خدمات بعقد إطاري مع البلديات أو الوزارات في اختصاصات البستنة وصيانة الطرقات وتثمين النفايات وصيانة المؤسسات العمومية.